



الأكاديمية العربية في الدنمارك
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards

أعداد طالب الدكتوراه
حسين عبد الجليل آل غزوي

أشرف
أ.د/ وليد ناجي الحياي

قدم هذا البحث كأحد متطلبات دراسة دكتوراه فلسفة المحاسبة

٢٠١١م

المقدمة:

قدم مجلس المعايير المحاسبية الدولية مجموعة كبيرة من المعايير المحاسبية التي تخدم قطاع الأعمال العام والخاص وذلك من خلال حزمة من المعايير المحاسبية التي تتكون من (٤١) معياراً محاسبياً، وهي ذات أهمية كبيرة لمعالجة الكثير من المشاكل المحاسبية، حيث تتميز هذه المعايير بمميزتين هما سهولة الفهم وقابلية ومرونة التطبيق.

حيث يتجلى الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق هدف مهم وهو تطبيق هذه المعايير في مختلف بقاع العالم.

وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية بالدراسة والتحليل المعمق وذلك من مصدر المعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هو مصادق عليها في ١ يناير ٢٠٠٨م، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة، حيث سنتناول ثلاثة معايير محاسبية هي:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٩) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) العقارات الاستثمارية .

كما سيتم بحث بعض تلك المعايير بأمثلة عملية لمجموعة من شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية للوقوف على مدى ملائمة تلك المعايير على شركات المساهمة العامة، لما لتلك المعايير من أهمية بالغة وخاصة بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

عليه يرى الباحث أن التطرق لهذه الشركات بالدراسة والتحليل له بالغ الأهمية في مدى قدرة تلك الشركات على الإفصاح الكاف عن المعلومات المالية والتي تتميز بخاصية الملائمة والموثوقية والتوقيت المناسب لتلك المعلومات والتي تلقى أهمية بالغة لدى المنظمات والهيئات والمؤسسات الاستشارية المحلية والدولية.

ومن جهة أخرى فإن تلك الشركات بحاجة إلى عمليات تمويل من بنوك داخلية وخارجية، ولا يمكن أن تحصل على تمويل إلا إذا كانت ذات تصنيف ائتماني جيد يصدر من إحدى شركات التصنيف العالمي والتي تعتمد في تصنيفها على جودة المعلومات في القوائم المالية.

ومن ناحية ثانية هناك ثلاثة مواضيع سنتطرق لها بالدراسة والتحليل والأمثلة وهي كالتالي :

الأدوات المالية:

تناولت المعايير المحاسبية الدولية مجموعة كبيرة من المعالجات المحاسبية لمجموعة كبيرة من الأدوات المالية سواءً (أدوات دين أو أدوات ملكية) وسيوضح لنا أثر تلك الأدوات المالية على نشاط الشركات وعلى المعلومات المحاسبية وبعد ذلك سنتطرق لبعض الأمثلة التي توضح تلك الأدوات وأثرها على القوائم المالية.

التقارير المالية المؤقتة:

وهي عبارة عن التقارير الربع سنوية والتي توضح موقف الشركة المالي من صافي ربح أو خسارة والإفصاح عن أهم المعلومات المالية والتشغيلية التي قد تؤثر على وضع الشركة، كما تتميز هذه القوائم المالية المؤقتة بأنها غير مدققة أي لم تصل إلى مستوى المراجعة وإبداء الرأي من قبل المحاسب القانوني ولكن تقوم الشركات وخاصة المساهمة منها بشكل إلزامي بنشر التقارير المالية المؤقتة.

عقود التأمين :

تعتبر عقود التأمين أحد أدبيات المحاسبية المعاصرة لما لها من اعتبارات هامة وخاصة في عمليات المعالجة المحاسبية وفقاً لما هو متفق عليه في العقد مما قد يخلق أنواع مختلفة من المعالجات المحاسبية والذي يجب على الشركة توضيحه ضمن بنود الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا بالإضافة إلى بعض عقود التأمين والتي تسمى عقود التأمين التكافلي والتي لم يتطرق لها المعيار المحاسبي رقم (٤) عقود التأمين إلا أن التأمين التكافلي يعتبر أحد نتاج المحاسبة الإسلامية أن صح التعبير مما قد يجعلنا نعود إلى بعض المعايير المحاسبية الإسلامية لمعالجة بعض تلك العقود.

الجانب العملي:

سوف نقوم باختيار عينة من شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وتطبيق تلك المعايير باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية وعمل بعض المقارنات لتوضيح أثر تلك المعايير على القوائم المالية.

المحتويات

رقم	الموضوع
	المعايير المحاسبية الدولية
٢	المقدمة
	الفصل الأول المعايير المحاسبية الدولية
٦	أولاً معيار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
٦	الأطراف ذات العلاقة
٧	هدف المعيار
٧	أهمية المعيار
٨	أهم الاعتبارات في المعيار
١٠	الجانب العملي
١٧	ثانياً المعيار المحاسبي رقم (٢٩) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
١٧	الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
١٩	هدف المعيار
١٩	أهمية المعيار
٢١	أهم الاعتبارات في المعيار
٢٣	ثالثاً المعيار المحاسبي رقم (٤٠) الاستثمارات العقارية
٢٣	المقدمة
٢٤	القياس حسب المنهج الذي يقتضيه المعيار
٢٥	الاستثمارات العقارية
٢٦	هدف المعيار
٢٦	الاعتراف
٢٧	نموذج القيمة العادلة
٢٨	نموذج التكلفة
٢٩	الإفصاح
٣٠	أهم الاعتبارات في المعيار

الفصل الثاني الحالات التطبيقية		
٣٢	الأدوات المالية	أولاً
٣٢	تعريف الأداة المالية	
٣٢	مبدأ الأدوات المالية	
٣٣	أهمية الأدوات المالية	
٣٣	أنواع الأدوات المالية	
٣٤	محاسبة التحوط	
٣٥	مثال عملي	
٣٧	التقارير المالية المرحلية	ثانياً
٣٧	تعريف التقارير المالية المرحلية	
٣٧	محتوى التقرير المالي المرحلي	
٣٩	الإفصاح عن الممثل للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية	
٤٠	الجانب العملي	
٤٩	عقود التأمين	ثالثاً
٤٩	التعريف	
٤٩	هدف المعيار	
٥٠	أهم الاعتبارات	
٥٠	الإفصاح	
٥٢	الجانب العملي	
٦١	المصادر	

الفصل الأول

المعايير المحاسبية الدولية

أولاً : المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
مقدمة :

يعد معيار الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة أحد أهم المعايير التي تلقى اهتماماً من قبل المحللين الماليين وذلك للوقوف على حجم تأثير تلك المعاملات على القوائم المالية والتعرف على تأثيرها بأحد أدوات التحليل المالي التي يتم استخدامها من قبل المحللين لمعرفة تأثيرها على هيكل الشركة المالي والاستثماري.

وعلى ضوء ذلك فقد يتطلب أن يتم الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية وأن يشمل الإفصاح في الأقل ما يلي:

١. ذوي العلاقة
٢. طبيعة العلاقة
٣. نوع العلاقة أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.
٤. قيمة العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.
٥. أرصدة ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية.

الأطراف ذات العلاقة :

لقد تم تعريف ذوو العلاقة بالمنشأة كما جاء في المعيار "إذا كان ذوو العلاقة يملكون سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيطرة على المنشأة أو تسيطر المنشأة عليه أو يقعان تحت سيطرة مشتركة (القابضة والتابعة)، وإذا كان لذوي العلاقة مصلحة في المنشأة تمنحه تأثيراً هاماً أو يمارس سيطرة على المنشأة، كما أن ذوي العلاقة عبارة عن شركة زميلة أو عبارة عن مشروع مشترك تكون المنشأة مشاركة فيه، أو أن يكون ذوو العلاقة واحداً من موظفي الإدارة الرئيسية في المنشأة أو شركاتها الأم، أو يكون عضواً قريباً في عائلة، (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٣٩٥) .

وقد تم تعريف ذوي العلاقة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه "الشخص الطبيعي المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الأسهم ذات الأهمية النسبية من أسهم الشركة ذات حق في التصويت وكذلك أقارب الشخص الطبيعي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية، أو "المنشأة التي تملك نسبة من السهم ذات الحق في التصويت تمكنها من التأثير على عملياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر وسيط أو أكثر" أو "أعضاء مجلس الإدارة ومديرو المراكز الرئيسية مثل المديرين التنفيذيين في المنشأة أو في المنشأة القابضة وأقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية" أو "المنشأة التي يملك فيها أي شخص من الأشخاص المذكورين أعلاه أو أقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة ذات أهمية نسبية في أسهم المنشأة وله المقدرة على التأثير على قرارات الشركة والسعي لتحقيق مصلحته" (المعايير المحاسبية السعودية، ٢٠٠٧: ١٠١٢)

هدف المعيار :

"أن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي البيانات المالية للمنشأة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة بالمعاملات والأرصدة المعلقة لدى هذه الجهات" (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٣٩٤)، ومن خلال هذه الهدف يتضح التالي :

- يجب أن تحتوي القوائم المالية المنشورة في نهاية السنة المالية على البيانات المالية لجميع المعاملات مع ذوي العلاقة.
- أن الإفصاح عن حجم المعاملات يساعد على قراءة تأثير تلك المعاملات على وضع الشركة المالي وخاصة لما يتمتع بها ذوي العلاقة من امتيازات معينة وأن لم تقوم الشركة بالإفصاح عن ذلك ولكن الواقع العملي يشير إلى أن أكثر المعاملات مع ذوي العلاقة ذات امتيازات وخصائص معينة.

أهمية المعيار :

لقد أشار المعيار بأنه " قد تم تنفيذ المشروع في ضوء التساؤلات والانتقادات التي أثرت من قبل منظمي أسواق الأوراق المالية والمحاسبين المهنيين وغيرهم من الجهات المهمة فيما يتعلق

بالمعايير " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٣٩٢)، وعلى ضوء ذلك فقد تم تعديل المعيار من صدوره عام ١٩٨٤م، ففي عام ١٩٩٤م أعادة صياغته وفي ابريل من عام ٢٠٠١م قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن يستمر العمل بكافة المعايير والتفسيرات الصادرة، وفي ديسمبر ٢٠٠٣م أصدر المجلس معايير المحاسبة الدولي رقم (٢٤) بعد تعديله والخاص بالإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٣٨٩).

عليه فإن هناك الكثير من التعديلات التي تم إضافتها في هذا المعيار ولها اعتبارات كثيرة بما يتعلق بالإفصاح وخاصة بما يتعلق بعملية التقييم لوضع الشركة المالي بشكل واضح وعدم التضليل في القوائم المالية والإفصاح عن تأثير تلك المعاملات على وضع الشركة .

أهم الاعتبارات في المعيار :

- هناك الكثير من الاعتبارات التي تأثر على المعيار ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :
- تم إلغاء المناقشات حول تسعير المعاملات و الإفصاحات ذات العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة لأن المعيار لا ينطبق على قياس معاملات الأطراف ذات العلاقة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٣٩٢)، رغم أن تسعير المعاملات تعتبر من أهم نقاط الإفصاح فإن المعيار قام بإلغاء جميع النقاشات التي تدور حول عملية التسعير والإفصاح عنها، حيث تناولت بعض المناقشات تحديد نسبة معينة من قيمة تسعير المعاملات والبعض الآخر تناول التسعير بذكر بأن المعاملات تتم وفق العمليات التجارية المتعارف عليها وفي حدود المسموح بها ضمن أنظمة ولوائح الشركة.
- تتضمن الإفصاحات ، مبالغ المعاملات والأرصدة المعلقة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة ولم يعد الإفصاح عن نسب من المعاملات والأرصدة المعلقة أمراً كافياً، وتصنيف المبالغ مستحقة الدفع إلى أو مستحقة القبض من الأطراف ذات العلاقة في فئات مختلفة من الأطراف ذات العلاقة (المعايير المحاسبية الدولية، ١٣٩٣ : ٢٠٠٨).
- أن المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة يكون لها تأثير على الربح أو الخسارة والوضع المالي للمنشأة، ومن الممكن أن لا تدخل المنشأة بعمليات لا تتعلق

بالأطراف أصحاب العلاقة مثال ذلك قد تقوم شركة ببيع جزء كبير من إنتاجها إلى الشركة الأم بالتكلفة لأنها قد لا تجد عميل بديل إذا لم تشتري الشركة الأم هذه المنتجات، أيضاً لا تتم المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة بنفس المبالغ كما لو تمت بين الأطراف غير ذات علاقة (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٣٩٤)، وهذا هو ما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية بأن تلك المعاملات قد تمت بين ذوي العلاقة بسعر التكلفة كما هو واضح من المثال الذي تم الإشارة إليه في المعيار، ألا أنه في الواقع العملي لا يتم الإفصاح عن أي معاملة قد تمت بسعر التكلفة، وعلى سبيل المثال عند الرجوع إلى جميع المعاملات مع ذوي العلاقة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٩م لم تقوم أي شركة بتوضيح أن تلك المعاملات تمت بسعر التكلفة وإنما تقوم بالإفصاح عن أن تلك العمليات تمت حسب المعاملات التجارية المتعارف عليها في الشركة وبدون ذكر أي امتيازات لذوي العلاقة.

● إذا كانت هناك معاملات ذات العلاقة تفصح المنشأة عن طبيعة علاقة الطرف ذي العلاقة والمعاملات الخاصة بالمعاملات والأرصدة المتعلقة اللازمة لهم تأثير المحتمل للعلاقة على البيانات المالية. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٣٩٧)، على المنشأة توضيح أثر المعاملات على القوائم المالية في حال أثرت تلك المعاملات على المعلومات المالية وخاصة في حال أن تلك المعاملات لها تأثير واضح على مستوى الأرباح في الشركة، وعلى سبيل المثال لو قامت شركة بزيادة عمليات البيع لذوي العلاقة في الربع الأول من السنة المالية بكميات كبيرة جداً لزيادة معدل الأرباح فيجب توضيح أثر تلك المعاملات في القوائم المالية ولكن في الواقع العملي لا تقوم تلك الشركات بتوضيح ذلك ولكن يتم اكتشاف ذلك من قبل المحللين الماليين.

الجانب العملي

المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

ولتوضيح المعيار سوف نقوم بعرض القوائم المالية لشركة سبيماكو الدوائية^١

(شركة مساهمة سعودية عامة) وذلك للعام ٢٠١٠م وهي كالتالي :

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ريال سعودي	ريال سعودي	
		الأصول
		الأصول المتداولة :
١٠٦.٦٢١.٥٧٣	٣٤٧.١٧٥.٢٣٥	نقدية وشبه نقدية
٤٧٣.٦١٢.٥١٥	٥٤٣.٦١١.٦٧١	مدينون تجاريون (بالصافي)
١٨.٧٠٦.٨٦٣	١٤.٦٠٣.٠٤٤	مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة
١٩٥.١٧٧.٦٧٠	٢٠٠.٠٥٨.٦٢٢	المخزون (بالصافي)
٣٠.٢٦٨.٨٦١	٣٧.٧٠٦.٨٠٢	مصاريف مدفوعة مقدما ومدينون آخرون
٨٢٤.٣٨٧.٤٨٢	١.١٤٣.١٥٥.٣٧٤	مجموع الأصول المتداولة
١٠.٨٤٧.٢٥٨	١٥.٠١٣.٦٩٨	مدينون تجاريون - طويلة الأجل
١.٦٣٥.٧٦٦.٨٠٧	٢.٠٥٣.٠٩٦.٥٦٠	الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع
١٠.٢٧١.٠٩٨	١٤.٨٥٤.٦٦٦	الاستثمار في شركة زميلة
٢٠٦.٤٦٢.٠٠٨	٢٠٣.٩٢١.٦٣٨	الأصول الثابتة
٣٤.٧٥١.٠٦٩	٢٥.٦١٨.٧٥١	الأصول غير الملموسة
٢.٧٢٢.٤٨٥.٧٢٢	٣.٤٥٥.٦٦٠.٦٨٧	إجمالي الأصول
		الخصوم وحقوق الملكية
		الخصوم المتداولة :
٦٠.٠٠٠.٠٠٠		تمويل بالمراجحة
٢٠٩.٦٠٣.٦٧١	٢١٩.٩٦٢.٤٥٤	دائون مصاريف مستحقة الدفع
٦.٥٤٠.٢١٥	٥.٤٢٣.٤٧١	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة

^١ <http://www.argaam.com/Portal/Company/CompanyFinancialResult.aspx?marketId=3&year=2008>

يمكن الرجوع إلى القوائم المالية للشركة خلال الخمسة سنوات من خلال هذا الرابط

١٦.٦٦١.٨٨٩	١٨.٧٢٦.٣٦٤		زكاة وضريبة دخل
١٢٢.٩٩٥.٧٩٠	١٢٦.٩٧٣.٨٩٣		مبالغ مستحقة للمساهمين
٤١٥.٨٠١.٥٦٥	٣٧١.٠٨٦.١٨٢		مجموع الخصوم المتداولة
١١١.٦٢٥.٤٠٨	١٢٧.٩١٦.٧٢١		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٥٢٧.٤٢٦.٩٧٣	٤٩٩.٠٠٢.٩٠٣		مجموع الخصوم
			حقوق المساهمين
٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٨٤.٣٧٥.٠٠٠		رأس المال
٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٤١٠.٦٢٥.٠٠٠		احتياطي نظامي
٧٠.٨٢٥.٠٠٣	٧٩.٦٥١.٢٥٣		احتياطي اتفاقي
٢٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٢٠.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي عام
٢٣٠.٣٤٢.٩٣٣	٢٦٨.٧٦١.٧٩٤		أرباح مبقاة
٧٥٦.٨٥٨.٥١٥	١.١٧٤.١٨٨.٢٦٨		مكاسب غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع
٢.١٧٨.٠٢٦.٤٥١	٢.٩٣٧.٦٠١.٣١٥		حقوق المساهمين
١٧.٠٣٢.٢٩٨	١٩.٠٥٦.٤٦٩		حقوق الأقلية
٢.١٩٥.٠٥٨.٧٤٩	٢.٩٥٦.٦٥٧.٧٨٤		مجموع حقوق المساهمين
٢.٧٢٢.٤٨٥.٧٢٢	٣.٤٥٥.٦٦٠.٦٨٧		إجمالي الخصوم

ولقد تم الإفصاح عن بعض العقود مع الأطراف ذوي العلاقة في تقرير مجلس الإدارة وهي " ليس هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذي علاقة بهم ، بينما ترتبط إحدى الشركات (المملوكة بالكامل لشركة سبيماكو الدوائية) وهي شركة آراك للرعاية الصحية بعقد استشاري غير متفرغ مع عضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح بن عبد الله الدخيل " ^٢

^٢ يمكن الرجوع الى تقرير المجلس الإدارة المنشورة على موقع تداول الخاص بهيئة السوق المالية السعودية ، ص ٣٠

الإيضاحات في القوائم المالية لذوي العلاقة كالتالي :

المعاملات مع الجهات ذات العلاقة^٣

تتكون الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة من الآتي :

أ -	نوع العلاقة	٢٠١٠ ريال سعودي	٢٠٠٩ ريال سعودي
	المبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة		
	الشركة العربية للرعاية الصحية والمستلزمات الطبية	٣.٥٥٧.٥٥٢	٤.١١٥.٨٩٨
	شركة كاد الشرق الأوسط للصناعات اللوائية	٥١.٢٩٧	٥.٩٣٦.٩٩٧
	الشركة العربية الصيدلانية طاسيلي - الجزائر	١٠.٩٠٨.٣٢٢	٨.٦٢١.٧٦٧
	شركة العليان كيمبرلي كلارك العربية	٨٥.٨٦٣	٣٢.٢٠١
	الإجمالي	١٤.٦٠٣.٠٤٤	١٨.٧٠٦.٨٦٣

ب -	نوع العلاقة	٢٠١٠ ريال سعودي	٢٠٠٩ ريال سعودي
	المبالغ المستحقة إلى جهات ذات علاقة		
	كيمبرلي كلارك كوربوشن - أمريكا	٥.٤٢٣.٤٧١	٦.٥٤٠.٢١٥
	الإجمالي	٥.٤٢٣.٤٧١	٦.٥٤٠.٢١٥

يوجد معاملات للشركة مع جهات ذات علاقة وذلك خلال دورة أعمالها العادية وهي

كالآتي :

ج -	٢٠١٠ ريال سعودي	٢٠٠٩ ريال سعودي
مبيعات	٢٩.٢٨٢.٨١٠	٢٨٧.٣٨١.٥٢١
شراء مواد وخدمات	١٦.٠١٦.٤٤٩	١٥.٠٣٨.٢٥٥
تمويل	١٠.٩٠٨.٣٣٢	١٤.٥٥٨.٧٦٤
حقوق امتياز	٣.٠٢٣.٢٨١	٢.٩٣٣.٤٨٧

^٣ ص ١١ ضمن القوائم المالية للشركة للعام ٢٠١٠م والمنشورة على موقع تداول.

أهم الإفصاحات في تقارير مجلس الإدارة لذوي العلاقة :

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٦

" لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم " ^٤

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٧

" لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم " ^٥

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٨

" لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، بينما ترتبط إحدى الشركات التابعة بعقد استشارات مع رئيس لجنة المراجعة للشركة " ^٦

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

" لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، بينما ترتبط إحدى الشركات التابعة بعقد استشارات مع رئيس لجنة المراجعة للشركة " ^٧

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٠ م:

" لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، بينما ترتبط إحدى الشركات المملوكة بالكامل لشركة سيمماكو الدوائية) وهي شركة آراك للرعاية الصحية بعقد استشاري غير متفرغ مع عضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح بن عبد الله الدخيل " ^٨

^٤ تقرير مجلس الإدارة السنوي العشريون للعام ٢٠٠٦ : ص ١٢

^٥ تقرير مجلس الإدارة السنوي الحادي والعشرون للعام ٢٠٠٧ : ص ٢١

^٦ تقرير مجلس إدارة شركة الدوائية السنوي الثاني والعشرون للعام ٢٠٠٨ م : ص ٣٠

^٧ التقرير السنوي الثالث والعشرون لمجلس إدارة سيمماكو الدوائية لعام ٢٠٠٩ م : ص ٣٢

^٨ التقرير السنوي الرابع والعشرون لمجلس إدارة سيمماكو الدوائية لعام ٢٠١٠ م : ص ٣٠

التحليل :

عام ٢٠٠٥ م :

لم تقدم الشركة في تقاريرها لمجلس الإدارة إي معلومات عن المعاملات مع ذوي العلاقة بالرغم من وجود معاملات مع ذوي العلاقة.

من عام ٢٠٠٦ م إلى عام ٢٠٠٧ م:

تم الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة في تقرير مجلس الإدارة وكان الإفصاح هو " لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم "

في عام ٢٠٠٨ م إلى عام ٢٠٠٩ م :

تم الإفصاح عن المعاملات ولكن تم إضافة أحد العقود مع رئيس لجنة المراجعة حيث تم الإفصاح عن " لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، بينما ترتبط إحدى الشركات التابعة بعقد استشارات مع رئيس لجنة المراجعة للشركة " في حين لم يقدم الشركة أي إفصاح عن طبيعة ونوع الاستشارات المقدمة من رئيس لجنة المراجعة وهذا يثير الكثير من التساؤلات عن طبيعة هذه الاستشارات.

عام ٢٠١٠ م

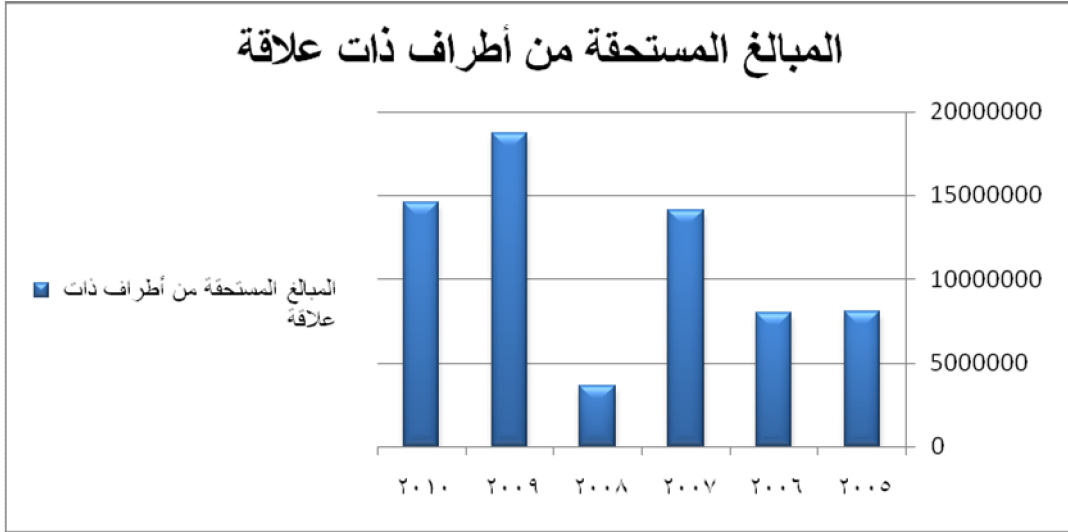
تم الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة وخاصة في الخانة المتعلقة بحوكمة الشركة عن طبيعة العلاقة حيث تم الإفصاح عن " لم تكن هناك عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو لأي شخص ذو علاقة بهم، بينما ترتبط إحدى الشركات المملوكة بالكامل لشركة سيمماكو الدوائية) وهي شركة آراك للرعاية الصحية بعقد استشاري غير متفرغ مع عضو مجلس الإدارة الأستاذ صالح بن عبد الله الدخيل " هذا الإفصاح بهذه الطريقة أحد نتائج حوكمة الشركات وتطبيقاتها على الشركات السعودية حيث أشارت الشركة بأنها تعزز من عملية الشفافية والإفصاح للتوافق مع أنظمة ولوائح وزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية وغيرها من المعايير وأن الشركة تلتزم بشكل عام بتطبيق مواد لائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية وتم إقرار معظم الأنظمة الواردة بها.

مقارنة معاملات ذوي العلاقة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م

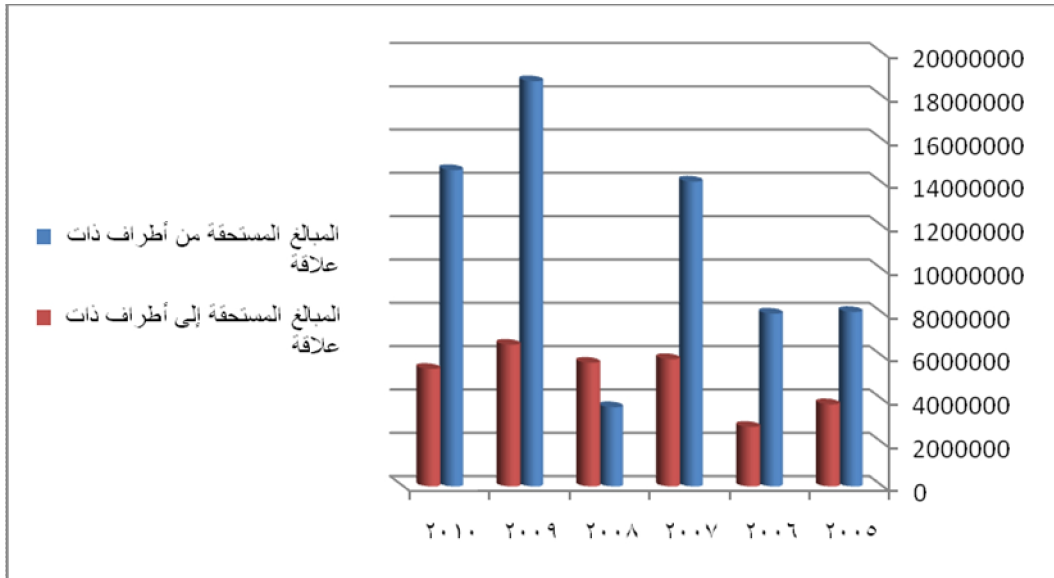
وكما جاء في القوائم المالية للشركة وهي كالتالي :

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة	٨.٠٥٥.٠٠٥	٧.٩٧٤.٧٣٩	١٤.٠٧٠.٣٦٦	٣.٦٥٥.٩٣٧	١٨.٧٠٦.٨٦٣	١٤.٦٠٣.٠٤٤
المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة	٣.٧٨٩.١٤٧	٢.٧٤٥.٧٦٠	٥.٨٧٤.٩٢٦	٥.٧٠٥.٨٤١	٦٠.٥٤٠.٢١٥	٥.٤٢٣.٤٧١

الرسم البياني يوضح التالي :



الرسم البياني للمقارنة الثاني :



تحليل المقارنة :

يتضح لنا من خلال الرسوم البيانية أعلاه بأن هناك تباين واضح في حجم المعاملات مع ذوي العلاقة وخاصة بالنسبة إلى المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة حيث تشير البيانات إلى التالي :

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة	٨.٠٥٥.٠٠٥	٧.٩٧٤.٧٣٩	١٤.٠٧٠.٣٦٦	٣.٦٥٥.٩٣٧	١٨.٧٠٦.٨٦٣	١٤.٦٠٣.٠٤٤
نسبة التغيير	-	انخفاض بنسبة ٠.٩٩ مرة	ارتفاع بنسبة ١.٧٦ مرة	انخفاض بنسبة ٣.٨٣ مرة	ارتفاع بنسبة ٥.١١ مرة	انخفاض بنسبة ٠.٧٨ مرة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن هناك تباين كبير جداً مما بين انخفاض وارتفاع في حجم المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة حيث تضح لنا من خلال الجدول أنه انخفضت المعاملات من عام ٢٠٠٦م بالنسبة إلى عام ٢٠٠٥م بنسبة انخفاض ١% في حين ارتفعت المعاملات بنسبة كبيرة جداً من عام ٢٠٠٧م مقارنة بالعام ٢٠٠٦م بنسبة ارتفاع تعادل ١.٧٦ مرة عن ما كانت عليه في عام ٢٠٠٦م حيث ارتفعت المعاملات من مبلغ (٧٩٧٤٧٣٩) إلى (١٤٠٧٠٣٦٦) أي ما يعدل الضعف تقريباً.

في حين انخفضت في عام ٢٠٠٨م نسبة انخفاض كبيرة جداً حيث انخفض المبلغ من (١٤٠٧٠٣٦٦) إلى (٣٦٥٥٩٣٧) وهي نسبة كبيرة جداً.

أما في عام ٢٠٠٩م فقد ارتفعت قيمة المعاملات من ذوي العلاقة بالنسبة للعام الذي السابق وهو عام ٢٠٠٨م (٥) أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨م.

النتيجة مما سبق هو أنه يوجب تباين واضح من عام إلى عام ما بين انخفاض وارتفاع في معاملات ذوي علاقة وهذا مما يدل على عدم وجود سياسية واضح في الشركة لتحديد مستوى المعاملات مع ذوي العلاقة وخاصة في المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة لأنها تكون مطالبات للشركة مما يزيد عبئ الشركة من عدم توفر السيولة النقدية وخاصة إذا تميزت المعاملات مع ذوي العلاقة باستثناءات في عملية التحصيل أو التأخر في دفع المستحقات المالية.

ثانياً: المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٩) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

مقدمة :

يعد التضخم من أكثر المشاكل الاقتصادية في جميع دول العالم حيث تتأثر كثير من الدول بمعدلات تضخم مرتفعة بشكل كبير جداً بسبب بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما قد يزيد العبء على حكومات تلك الدول في معالجة التضخم، وكما هو معلوم في الأدبيات الاقتصادية بأن هناك أنواع من التضخم مثل (التضخم المستورد، التضخم الجامح، التضخم المكبوت، التضخم الركودي)، وبما أن القوائم المالية تتكون من مجموعة من البنود النقدية وغير النقدية والتي تتأثر بمعدل التضخم مما قد يسبب تضليل في قراءة القوائم المالية المقارنة وخاصة في البلاد التي تتأثر بمعدلات تضخم عالية جداً من سنة إلى أخرى، ويعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٩) لتقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع التضخم واحد من أهم المعايير المحاسبية التي تحتاجها تلك الدول ذات التضخم الجامح.

الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع :

يعرف التضخم المفرط بأنه " خسارة القوة الشرائية للمال بمعدل يجعل من مقارنة المبالغ من العمليات والأحداث الأخرى التي حدثت في أوقات مختلفة وأن كان في نفس الفترة المحاسبية أمراً مضللاً " (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٢٦٤٣).

كما يعرف التضخم بشكل عام بأنه " الارتفاع المستمر في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود " (الجعارات، ٢٠٠٨ : ١٥٩)

وقد عان كثير من الدول في القرن العشرين لتضخم جامح بشكل كبير جداً ومن هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

شيلي ١٩٧٣-١٩٧٥

بلغ معدل التضخم الشهري في شيلي في ابريل ١٩٧٤ حوالي ٧٤٥% شهرياً

الأرجنتين في الثمانينيات

بلغ معدل التضخم السنوي في الأرجنتين ١٢٠٠٠٪ في عام ١٩٨٩م، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة البيزو الأرجنتيني بصورة كبيرة، وقد نشأ التضخم في الأرجنتين بسبب توقف عمليات الاستدانة الخارجية وهو ما دفع بالحكومة إلى تخفيض قيمة العملة للتعامل مع العجز في ميزان مدفوعاتها.

الصين ١٩٤٨-١٩٤٩

بلغ أعلى معدل للتضخم الشهري في الصين في مايو ١٩٤٩ حيث بلغ ٢١٧٨٪ شهرياً، أي ما يعادل معدل تضخم يومي يساوي ١١٪ وقد بلغت القيمة الاسمية لأكبر ورقة نقدية تمت طباعتها ٦ مليار يوان. وقد نشأ التضخم نتيجة قيام الحكومة بطباعة النقود لتمويل الحرب، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الإيوان على نحو خطير.

اليونان ١٩٤٣-١٩٤٦

بلغ أقصى معدل شهري للتضخم في اليونان في أكتوبر ١٩٤٤م، حيث بلغ معدل التضخم ١٣٨٠٠٪ شهرياً، وهو ما يعني أن معدل التضخم اليومي يبلغ ٢٠.٩٪^٩.

كما تشير المعايير بأن التضخم المرتفع له خصائص اقتصادية ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يفضل عامة الناس حفظ ثروتهم في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويتم مباشرة استثمار مبالغ العملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.
- لا يقيس عامة الناس المبالغ النقدية بالعملة المحلية ولكن بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.
- تتم المبيعات والمشتريات الآجلة بأسعار تعوض عن الخسارة المتوقعة في القوة الشرائية خلال فترة الائتمان وأن كانت هذه الفترة قصيرة.
- يتم ربط أسعار الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار
- يبلغ معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاثة سنوات ما يقارب أو يزيد عن ١٠٠٪.

^٩ <http://www.businessinsider.com/10-hyperinflation-stories-of-the-20th-century-2011-3>

هدف المعيار :

يهدف المعيار بالوجهة الأولى لتقديم صورة حقيقية عن الوضع المالي في الشركات التي توجد في بلدان ذات تضخم عالي وذلك من خلال التقارير المالية، كما أشار المعيار " بأن التقرير عن نتائج العمليات والمركز المالي في اقتصاد ذو تضخم مرتفع بالعملة المحلية وبدون إعادة عرض أمر غير مفيد، فالنقد يفقد قوته الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ العمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة في نفس الفترة المحاسبية مضللاً " (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨م ، ١٤٨٦). يتضح لنا أن هناك جانبين :

الجانب الأول :المقارنة

نقصد بالمقارنة هي مقارنة النتائج المالية من سنة إلى سنة أخرى (الحالية ، الماضية) مما قد يفقد الكثير من صدق البيانات المقارنة بين نتائج المنشأة، حيث يؤثر ذلك على قرار المستثمر والتضليل للمحللين الماليين مما قد يؤثر على تقييم تلك الشركات مما قد ينعكس على الشركة وخاصة إذا كانت مدرجة في سوق الأوراق المالية.

الجانب الثاني : القوة الشرائية

القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة كوحدة قياس في التقارير المالية تفقد الكثير من المصدقية في عرض التقارير المالية دون التعرض إلى إعادة عرض النقود وتوضيح إثر التضخم على القوائم المالية.

أهمية المعيار :

لقد أشار المعيار بأنه " يجب تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الرئيسية بما في تلك البيانات المالية الموحدة لأي مشروع يقدم تقريره بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع " (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٤٨٦)، وعلى ضوء ذلك فقد تم تعديل المعيار من صدوره عام ١٩٨٩م، وأعيدت صياغته في عام ١٩٩٤م، وفي ابريل من عام ٢٠٠١م قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن يستمر العمل بكافة المعايير والتفسيرات الصادرة، (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٤٨٣).

عليه فإن أهم التعديلات التي تم إضافتها هي تعديلات في معيار المحاسبة الدولي (٢١) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣م، وكذا معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية.

حيث تتأثر الكثير من الشركات متعددة الجنسيات وخاصة بما يتعلق بتوحيد القوائم المالية الموحدة للشركة الأم وكذا الشركات التابعة لها في الدول المتأثرة باقتصاديات ذات تضخم عالي مما قد يؤثر على النتائج المالية الموحدة وهذا ما أدى إلى الاهتمام من قبل لجنة المعايير في حل هذه المشكلة.

بيان الدخل الشامل :

أشار المعيار إلى أنه " يتطلب هذا المعيار التعبير عن كافة البنود في بيان الدخل الشامل بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير " (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٤٨٩) وهذا يعني أنه يجب إعادة عرض القوائم المالية بوحدة القياس الجارية وليس التاريخية وخاصة في الفترات التي تتعرض لها تلك الدول بمعدلات تضخم عالية وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار.

مؤشر الأسعار العام:

أشار المعيار إلى أنه " يتطلب إعادة عرض البيانات المالية بموجب هذا المعيار استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة ومن الأفضل أن تقوم كافة المشاريع التي تعد تقاريرها بعملة نفس الاقتصاد باستخدام نفس المؤشر.(المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٤٩١)

ويعرف الأرقام القياسية بـ " أنها أرقام على شكل نسب تمثل علاقات معينة بين مجموعة من الأسعار والكميات " (الجعرات، ٢٠٠٨ : ١٦٠) كما أنه تقوم الكثير من الدول بوضع مؤشر عام للأسعار وعادة يقاس على مجموعة من أسعار السلع والخدمات الرئيسية التي يتم اختيارها من قبل الدولة.

وحدة القياس :

أن وحدة القياس التي تستخدم في اقتصاديات الدولة ذات التضخم العالي هي وحدة القياس الجارية ولكن لا ينطبق ذلك على كل عناصر القوائم المالية فهناك هناك عناصر نقدية وعناصر غير نقدية.

العناصر النقدية والغير نقدية :

من المهم جداً أن نميز بين مجموعة البنود النقدية ومجموعة البنود الغير نقدية في القوائم المالية حيث تمثل البنود النقدية كل من (النقدية والذمم المدينة، أوراق القبض) بالإضافة إلى أية عقود ذات مبالغ نقدية ثابتة لا تتغير قيمتها بسبب تغير القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة، أما العقود غير النقدية فعلى سبيل المثال لا الحصر (المخزون السلعي، الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل).

أهم الاعتبارات في المعيار :

- هناك الكثير من الاعتبارات التي تأثر على المعيار ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :
- لا يحدد هذا المعيار معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المرتفع وإن تحديد متى يصبح إعادة عرض البيانات المالية بموجب هذا المعيار أمراً ضرورياً مسألة خاضعة للاجتهاد. (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٤٨٦). هذا يعني أن المعيار لم يحدد معدل بموجبه يعتبر تضخم مرتفع ويعود السبب في ذلك لكثير من الاعتبارات الاقتصادية والتي يصعب توحيدها على جميع دول العالم.
- في الاقتصاديات مرتفعة التضخم تكون البيانات المالية المعدة سواء على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية مفيدة فقط إذا تم التعبير عنها بوحدة قياس جارية بنهاية فترة إعداد التقارير (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨م : ١٤٨٧)، حيث تعتبر وحدة القياس الجارية أحد الطرق لقياس القوائم المالية وخاصة بعد إعادة عرض بعض البيانات المالية التي تم تقييمها بالتكلفة التاريخية وليس التكلفة الجارية.
- تتطلب إعادة عرض البيانات المالية بموجب هذا المعيار تطبيق إجراءات محددة كما تتطلب الاجتهاد وان الثبات في تطبيق هذا الإجراءات والاجتهادات من فترة لأخرى

يعتبر أكثر أهمية من أحكام الدقة للمبالغ الناتجة المدرجة في البيانات المالية المعاد عرضها (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٤٨٧)، حيث يتطلب إعادة العرض أن يتم تطبيق بعض الإجراءات المحددة مسبقاً مثل تصنيف البنود النقدية عن البنود غير النقدية ومعرفة معدل مؤشر الأسعار العام وغيرها من الإجراءات التي يجب الرجوع إليه في حال إعادة عرض البيانات المالية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتطلب الاجتهاد في تحديد بعض معدلات التضخم في بعض الفترات المالية وعليه فإن المعيار يهتم بشكل كبير جداً بثبات هذان الجانبان وهما (الإجراءات المحددة، الاجتهاد)، حيث يعتبرهما المعيار أكثر أهمية من الدقة في المبالغ الناتجة والمعاد عرضها.

● عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه مرتفع التضخم ويتوقف المشروع عن إعداد وعرض البيانات المالية المعدة بموجب هذا المعيار فإنه يجب معالجة المبالغ المعبر عنه بوحدة القياس الجارية بتاريخ فترة التقرير السابق كأساس للقيم المرحلة في البيانات المالية اللاحقة (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ م: ١٤٩١).

● عليه فإن تطبيق المعيار على المنشآت التي تعد بياناته بعملة اقتصاد يشكو من تضخم كبير في الأسعار كأن يصل معدل التضخم التراكمي إلى نسبة ١٠٠% خلال العام، وارتفاع الأسعار لنسب كبيرة كما أشرنا أعلاه ففي هذه الحالة يوجب المعيار تعديل البيانات المالية بإتباع طريقة التكلفة الجارية باستخدام جدول عام لقياس التغير في الأسعار بتاريخ الميزانية العمومية ويفصح عن أرقام المقابلة للمدة السابقة بطريقة التكلفة الجارية وعند التعديل وفقاً للمعيار الميزانية العمومية عدا البنود النقدية والبنود الغير نقدية المدرجة على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة السوقية، كما تعدل بنود بيان الدخل بموجب الجدول العام لقياس التغير في الأسعار.

ثالثاً: المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) العقارات الاستثمارية

مقدمة :

تعد العقارات أحد أهم الأصول المستخدمة في منشآت الأعمال حيث تقوم العديد من الشركات باستخدام العقارات سواءً أكان أراضي أو مباني أو ما شابه ذلك، في بعض النشاطات الفرعية للشركة وخاصة فيما يتعلق بالإيرادات الأخرى التي تخدم الوضع المالي في الشركة في حال تعرضت الشركة لانخفاض في أرباحها.

كما تم تغيير مسمى المعيار من " الممتلكات الاستثمارية " إلى " العقارات الاستثمارية " والذي ينبغي تطبيقه من بداية ١ يناير ٢٠٠٥م، وقد تطرق المعيار إلى ذكر بعض الأسباب التي دعت اللجنة إلى تنقيح المعيار المحاسبي وهي كالتالي :

١- قد أثرت الكثير من التساؤلات والانتقادات من قبل منظمي أسواق الأوراق المالية والمحاسبين المهنيين وغيرهم من الجهات المهتمة وتمثلت في تقليل أو إلغاء البدائل والنصوص غير اللازمة والتناقضات الواردة في المعايير والتطرق إلى بعض قضايا المقارنة والقيام بتحسينات.

٢- عدم دراسة المنهج الأساسي لمحاسبة العقارات الاستثمارية في معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).

كما أن هناك العديد من التغييرات الرئيسية عن النسخة السابقة من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) وهي كالتالي :

• يمكن تصنيف ومحاسبة حصص الممتلكات المحتفظ بها من قبل المستأجر بموجب عقد الإيجار التشغيلي على أنها عقارات استثمارية شريطة أن يتحقق باقي تعريف العقارات الاستثمارية وأن تتم محاسبة عقد الإيجار التشغيلي^{١٠} كما لو أن عقد إيجار تمويلي^{١١} وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٧ " عقود الإيجار " ، وأن يستخدم المستأجر نموذج القيمة العادلة المحددة في هذا المعيار للأصل المعترف به.

^{١٠} يعرف عقد الإيجار التشغيلي بأنه : هو عقد إيجار باستثناء عقد الإيجار التمويلي
^{١١} يعرف عقد الإيجار التمويلي بأنه : عقد يحيل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل وقد تم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١١٢٦)

- يقتضي المحاسبة عن جميع العقارات الاستثمارية بشكل منسجم باستخدام نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة.
- يجب الإفصاح عن تطبيق أي نموذج سواء كان نموذج القيمة العادلة أو التكلفة ، كما يجب الإفصاح عن تطبيق نموذج القيمة العادلة في أي ظروف تم وتصنيف ومحاسبة حصص الممتلكات بموجب عقود الإيجار التشغيلية على أنها عقارات استثمارية
- عندما يتم تعديل التقييم الذي يتم الحصول عليه للعقارات الاستثمارية بشكل جوهري لغرض البيانات المالية فإنه لا بد من المطابقة بين التقييم الذي يتم الحصول عليه والتقييم المشمول وليست الممتلكات ذات الصلة
- يوضح المعيار أنه إذا كانت حصص الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد الإيجار مصنفة على أنها عقارات استثمارية فإن البند الذي يتم محاسبته بالقيمة العادلة هو تلك الحصص وليست الممتلكات ذات الصلة.
- يجب المقارنة بين جميع المعلومات عن الإفصاح عن الاستثمارات العقارية

القياس حسب المنهج الذي يقتضيه المعيار :

- قد سمح المعيار أنه على الشركة أن تختار أما " نموذج القيمة العادلة وبموجبه يتم قياس العقارات الاستثمارية بعد القياس الأولي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حساب الأرباح أو الخسائر، أو استخدام نموذج التكلفة " ونموذج التكلفة محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ويقتضي قياس العقارات الاستثمارية بعد القياس الأولي بالتكلفة المستهلكة مطروحاً منها أي خسائر انخفاض قيمتها التراكمية، وتقوم المنشأة التي تختار التكلفة بالإفصاح عن القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨م: ٢٢٣٧)
- لا يتوفر الاختيار بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة للمستأجر الذي يقوم بحاسبة حصص الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد الإيجار التشغيلي الذي اختار تصنيفها ومحاسبته على أنها عقارات استثمارية ويقتضي المعيار أن يتم قياس العقارات الاستثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة.

- يختلف نموذج القيمة العادلة عن نموذج إعادة التقييم المسموح به لبعض الأصول غير المالية وبموجب نموذج إعادة التقييم يتم الاعتراف بالزيادات في المبلغ المسجل إلى ما فوق القياس المبني على أساس التكلفة على أنها فائض إعادة التقييم وعلى كل حال وبموجب نموذج القيمة العادلة يتم الاعتراف بجميع التغيرات في القيمة العادلة في حساب الربح أو الخسائر.
- يقتضي المعيار من المنشأة أن تطبق النموذج الذي اختارته على جميع عقاراتها الاستثمارية لكن لا يعنى هذا أن جميع عقود الإيجار التشغيلي المرغوبة ينبغي تصنيفها على أنها عقارات استثمارية.
- أن التغيير من نموذج إلى آخر يحدث فقط إذا نتج عن التغيير عرضاً أكثر ملائمة وينص المعيار أنه من غير المرجح أن يكون هذا هو الحال بالنسبة لتغيير من نموذج القيامة العادلة إلى نموذج التكلفة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨م : ٢٢٣٨)

العقارات الاستثمارية :

كما أشار المعيار إن تعريف العقارات الاستثمارية هي " الممتلكات (أرض أو مبنى أو جزء من المبنى أو كليهما) محتفظ بها من قبل المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي لاكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كلاهما وليس من الاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو لأهداف إدارية أو البيع في السياق العادي للعمل، ومن الأمثلة التي توضح العقارات الاستثمارية هي كالتالي:

- أرض محتفظ بها لارتفاع قيمتها الرأسمالية على المدى البعيد وليس لبيعها في الأمد القصير في السياق العادي للعمل.
- أرض محتفظ بها حالياً لهدف مستقبلي غير محدد
- مبنى مملوك من المشروع معد التقرير او محتفظ به من قبل مشروع معد التقارير بموجب عقد إيجار تمويلي وتم استئجاره بموجب واحد أو أكثر من عقود الإيجار التشغيلية.
- مبنى شاغر ولكن محتفظ به لإيجاره بموجب واحد أو أكثر من عقود الإيجار التشغيلية.

هدف المعيار :

أن هدف المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة" (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٣٩) .

الاعتراف :

" يجب الاعتراف للعقارات الاستثمارية كأصل، إذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالاستثمارات العقارية إلى المشروع، ويمكن قياس تكلفة العقارات الاستثمارية بموثوقية " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٢) .

القياس عند الاعتراف :

يجب قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بتكلفتها ويتوجب تضمين تكاليف العملية في القياس المبدئي، كما تتألف تكلفة العقارات الاستثمارية التي تم شراؤها من سعر شراؤها وأية مصاريف مباشرة من الممكن نسبتها للأصل، وتتضمن المصاريف المباشرة التي يمكن نسبتها على سبيل المثال الأتعاب المهنية الخاصة بالخدمات القانونية وضرائب تحويل الممتلكات وتكاليف العملية الأخرى. " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٣)

كما يحسب تكلفة العقارات الاستثمارية التي تم أنشاؤها ذاتياً بعد انتهاء الإنشاء أو التطوير. لا تتم زيادة تكلفة العقارات الاستثمارية عند بدء التشغيل و الافتتاح الأولي قبل تحقيق العقارات الاستثمارية المستوى المخطط له من التشغيل، وكذا المبالغ غير العادية من المواد والعمالة والمصادر الأخرى المتكبدة في إنشاء أو تطوير الممتلكات. " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٣)

تكون التكلفة الأولية لحصص الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد الإيجار والمصنفة على أنها عقارات استثمارية، أي أنه يتم الاعتراف بالأصل بالقيمة العادلة للممتلكات أو القيمة الحالية لأقل دفعات الإيجار أيهما أقل ويتم الاعتراف بمبلغ مكافئ.

القياس بعد الاعتراف :

على المنشأة أن تختار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية له ويتوجب عليه تطبيق تلك السياسة على جميع عقاراته الاستثمارية، وعلى جميع المشاريع تحديد القيمة

العادلة للعقارات الاستثمارية لهدف القياس نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٣)

وفي حال تم بيع العقارات الاستثمارية بين مجموعات الأصول التي تم قياسها باستخدام نماذج مختلفة بالقيمة العادلة يتم الاعتراف بالتغير التراكمي للقيمة العادلة في حساب الأرباح أو الخسارة وإذا تم بيع عقارات استثمارية من مجموعة معينة يستخدم فيها نموذج القيمة العادلة إلى مجموعة يستخدم فيها نموذج التكلفة وتصبح القيمة العادلة للممتلكات في تاريخ البيع هي قيمتها الافتراضية " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٤)

نموذج القيمة العادلة :

تعرف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بأنها " هي السعر الذي يتم بموجبه تبادل الممتلكات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحته وتستثنى القيمة العادلة تحديداً تقرير السعر التقدير المضخم أو المخفض بموجب شروط أو ظروف خاصة مثل تمويل بشروط شاذة وعمليات بيع وإعادة استئجار والاعتبارات الخاصة أو التخفيضات الممنوحة من قبل أي شخص مرتبط بعلمية البيع " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٤)

بعد الاعتراف المبدئي يتوجب على المشروع الذي يختار نموذج القيمة العادلة أن يقيس جميع العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة لها.

كما يتوجب أن تتضمن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للممتلكات في صافي الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

كما يحدد المشروع القيمة العادلة بدون أي طرح لتكاليف العملية التي من الممكن أن يتكبدها المشروع في البيع أو استبعاد آخر.

يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية حالة السوق الحقيقية والظروف كما في نهاية فترة أعداد التقارير .

أن أفضل دليل للقيمة العادلة هو عادة ما تحدده الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مشابهة في نفس الموقع والحالة خاضعة لعقود إيجار وشروط تعاقدية مشابهة. " (المعايير

المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٦)

عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية :

هناك افتراض قوي الحجة بأن لا يكون بمقدور المشروع تحديد القيمة العادلة لممتلكات الاستثمارية على أسس مستمرة ومهما يكن فإنه في حالات استثمارية هناك دليل واضح عندما يحصل المشروع للمرة الأولى على العقارات الاستثمارية أو عندما تصبح الممتلكات القائمة حالياً للمرة المشروع للمرة الأولى عقارات الاستثمارية لاحقاً لانتهاء الإنشاء أو التطوير أو بعد تغير الاستخدام، أن لا يكون بمقدور المشروع تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بموثوقية على أسس مستمرة وهذا ينشأ عندما تكون العمليات السوقية المرادفة ليست متكررة الحدوث ولا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة، ويتوجب على المشروع أن يقيس تلك العقارات الاستثمارية باستخدام معالجة نقطة المرجعية في معيار المحاسبة الدولي (١٦) ويتوجب افتراض القيمة المتبقية للعقارات الاستثمارية لتكون صفراً ويجب على المشروع الاستمرار في تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦) إلى أن يتم استبعاد العقارات الاستثمارية " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٨).

إذا كانت المنشأة في السابق قد قاست العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة فإن على المشروع الاستمرار في قياس الممتلكات بالقيمة العادلة إلى أن يتم استبعادها أو إلى أن تصبح الممتلكات ممتلكات مشغولة من قبل المالك أو أن يبدأ المشروع في تطوير الممتلكات لبيعها لاحقاً في السياق العادل للعمل حتى عندما تصبح العمليات السوقية المرادفة أقل تكراراً أو تصبح أسعار السوق الفورية أقل توفيراً. " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٤٩)

نموذج التكلفة :

بعد الاعتراف المبدئي فإنه يتوجب على المشروع الذي اختار نموذج التكلفة أن يقيس جميع ممتلكاته الاستثمارية بما يتفق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) متطلبات ذلك النموذج باستثناء تلك التي تلي معايير تصنيفها على أنها محتفظ بها برسوم البيع أو التي تم تضمينها في مجموعة تصرف منصفة على أنها محتفظ بها برسوم البيع وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (٥) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسوم البيع والعمليات المتوقفة " ويتم قياس الممتلكات الاستثمارية التي تلي معايير تصنيفها على أنها محتفظ بها برسوم البيع أو التي يتم

تضمينها في مجموعة تصرف مصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٥).

الإفصاح :

- يجب الإفصاح عن تطبيق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة
- عند تطبيق نموذج القيمة العادلة أو التكلفة وفي أي ظروف تكون حصص الممتلكات معدة بموجب عقود الإيجار المصنفة ومحتسبة للعقارات الاستثمارية
- الإفصاح عن الطرق والافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية متضمناً ما إذا تم تعزيز تحديد القيمة العادلة دليل سوق أو معتمداً إلى حد كبير على العوامل الأخرى والتي على المشروع الإفصاح عنها بسبب طبيعة الممتلكات وعدم توفر معلومات سوق موازية.
- الإفصاح عن أي مدى اعتمدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على التقييم من قبل مقيم مستقل يحمل مؤهلات مهنية ذات علاقة معترف بها والذي لديه خبرة حديثة في موقع ونوع العقارات الاستثمارية التي تم تقييمها وإذا لم يكن قد تم مثل ذلك التقييم فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- يجب الإفصاح عن الربح أو الخسارة من الدخل الإيجاري من العقارات الاستثمارية ومصاريف التشغيل المباشرة متضمناً الإصلاح والصيانة الناشئة من العقارات الاستثمارية التي ولدت والتي لم تولد الدخل الإيجاري خلال الفترة، وكذا التغيير التراكمي في القيمة العادلة المعترف به في حساب الربح أو الخسارة عند بيع العقارات الاستثمارية من مجموعة أصول يستخدم فيها نموذج التكلفة إلى مجموعة يستخدم فيها نموذج القيمة العادلة.
- يجب الإفصاح عن الالتزامات التعاقدية المادية لشراء أو لإنشاء أو لتطوير العقارات الاستثمارية أو الإصلاح أو الصيانة أو الإضافات عليها. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨: ٢٢٥٣)
- عند تطبيق نموذج التكلفة يجب الإفصاح عن طريقة الاستهلاك المستخدمة، الأعمار الإنتاجية أو نسب الاستهلاك المستخدمة، المبلغ المرحل الإجمالي والاستهلاك المتراكم

في بداية ونهاية الفترة ، وتسوية القيمة المرحلة للعقارات الاستثمارية في بداية ونهاية الفترة مبيناً (الإضافات ويتم الإفصاح عنها بشكل مفصل والإضافات الناتجة عن الشراء من خلال اندماج الأعمال، الاستهلاك، صافي فروقات التبادل الناشئة عن ترجمة البيانات المالية لعملي عرض مختلفة وفي الترجمة لمشروع أجنبي في عملة العرض في تقرير المنشأة، الحركات الأخرى). (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٥٥)

أهم الاعتبارات في المعيار :

- هناك الكثير من الاعتبارات التي تؤثر على المعيار ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :
 - عندما ينتهي المشروع من إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أنشئت ذاتياً والتي سوف يتم ترجيلها بالقيمة العادلة فإن أي فرق ما بين القيمة العادلة للممتلكات كما في ذلك التاريخ والقيمة المرحلة السابقة يتوجب الاعتراف به في صافي الربح أو الخسارة للفترة. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٥١)
 - يتوجب إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية (حذفها من بيان المركز المالي) عند استبعادها أو عندما تسحب العقارات الاستثمارية بشكل دائم من الاستخدام ولا يود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استبعادها. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٥١)
 - في حالات استثنائية عندما يقوم المشروع بقياس العقارات الاستثمارية مستخدماً نموذج التكلفة يتوجب أن تفصح عن المبالغ المتعلقة بتلك العقارات الاستثمارية منفصلة عن المبالغ المتعلقة بالعقارات الأخرى ويتوجب على المشروع إن يفصح عن وصف العقارات الاستثمارية وتوضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة بموثقية، إذا كان ممكناً مدى التقديرات التي تحمل بشكل كبير أن تقع ضمنها القيمة العادلة،(المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٥٤)
 - أشار المجلس إلى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد شملت الاختيار لسببين رئيسيين، الأول هو منح المعدين والمستخدمين وقتاً لاكتساب الخبرة في استخدام نموذج القيمة العادلة والسبب الثاني هو منح الدول ذات أسواق الممتلكات ومهن التقييم الأقل

تطوراً وقتاً للتقديم وقرر المجلس أن هذه الأحداث تحتاج المزيد من الوقت، ولهذا الأسباب قرر المجلس عدم إلغاء الاختيار كجزء من مشروع التحسينات بل الإبقاء على الموضوع قيد المراجعة بقصد إعادة دراسة الخيار لاستخدام نموذج التكلفة في تاريخ لاحق. (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ٢٢٦٠).

الفصل الثاني

الدراسة والتحليل

للأدوات المالية والتقارير المالية المرحلية وعقود التأمين

أولاً : الأدوات المالية: تندرج تحت مسمى الأدوات المالية ثلاثة معايير ذات علاقة بالأدوات المالية وهي المعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) الأدوات المالية : الإفصاحات ، المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض ، المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

تعريف الأداة المالية :

تعرف الأداة كما جاء في المعايير المحاسبي الدولي رقم (٣٢) بأنها " هي أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع أخرى" (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٥٢٤) هناك الكثير من الأدوات المالية التي تم ابتكارها في الآونة الأخيرة من القرن العشرين فقد تعددت هذه الأدوات لصالح كثير من الأطراف المشتركة في تلك الأداة وخاصة فيما يتعلق بالمشتقات المالية بجميع أنواعها وكذا درجة المخاطرة من أداة مالية إلى أخرى.

مبدأ الأدوات المالية :

أشار المعايير المحاسبي الدولي رقم (٣٢) بأن مبدأ الأداة المالية هو " عندما تحدد المنشأة المصدرة إذا ما كانت الأداة المالية تعتبر التزاماً مالياً أو حقوق ملكية وتعتبر الأداة حقوق ملكية إذا تحقق شرطان هما :

● لا تشتمل الأداة المالية على التزام تعاقدى لتوريد النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط قد تكون في غير صالح المنشأة الصاوة.

● إذا كان من الممكن أو سوف يتم تسوية الأداة في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة المصدرة فإنها تكون غير مشتقة لا تشتمل على التزام تعاقدى للمنشأة المصدرة بتوريد عددا متغيراً من أدوات حقوق ملكيتها الخاصة أو مشتقة سيتم تسويتها من قبل المنشأة المصدرة بمبادلة مبلغ محدد من النقد أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيتها الخاصة ولهذا الغرض فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة المصدرة لا تشتمل على

أدوات تكون هي بحد ذاتها عقوداً لتوريد أو استلام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة
المصدرة في المستقبل. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٥١٩)

أهمية الأدوات المالية :

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) إلى أنه " خلال السنوات الأخيرة تطورت الأساليب التي تستخدمها المنشآت لقياس الأداة المتعرضة للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وتم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر إلى جانب ذلك اقترحت عدة مبادرات من القطاع العام والقطاع الخاص تحسينات على إطار الإفصاح عن المخاطر الناجمة من الأدوات المالية" كما أشار أيضاً إلى " أن مستخدمي البيانات المالية بحاجة لمعلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر وكيفية إدارة هذه المخاطر، حيث أن هذه المعلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة أو المبلغ وتوقيت وتقلب تدفقاتها النقدية و المستقبلية، ومزيداً من الشفافية يتيح للمستخدمين اتخاذ أحكام بناءً على معلومات أفضل حول المخاطر والعوائد " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٧٥١)

أنواع الأدوات المالية :

تنقسم الأدوات المالية إلى قسمين رئيسيين هما الأصول المالية والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية من الأمثلة على تلك الأنواع كما يلي :

الأصول المالية والالتزامات المالية :

أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) " ومن الأمثلة الشائعة لأصول مالية التي تمثل حقاً تعاقدياً لاستلام نقد في المستقبل والتزامات مالية المقابلة تمثل التزاماً تعاقدياً لتسليم نقد في المستقبل (ذمم مدينة تجارية وذمم دائنة تجارية، أوراق قبض ودفع ، قروض مأخوذة ومقدمة ، سندات مدينة ودائنة) (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٥٣٦)

أدوات حقوق الملكية :

ومن الأمثلة على أدوات حقوق الملكية هي " الأسهم العادية غير المطروحة للتداول وبعض أنواع الأسهم الممتازة والضمانات أو خيارات الشركاء المكتوبة التي تسمح للمالك بالاشتراك في أو شراء عدد ثابت من الأسهم العادية غير المطروحة للتداول في المنشأة المصدرة مقابل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر، (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٥٣٨)

الأدوات المالية المشتقة :

" تشمل الأدوات المالية الرئيسية (ذمم مدينة ، ذمم دائنة، أدوات حقوق ملكية) ومشتقات الأدوات المالية مثل (الخيارات المالية ، العقود المستقبلية والآجلة، تبادل العملات وأسعار الفائدة وتبادلات أسعار العملة) وتحقق الأدوات المالية المشتقة تعريف الأداة المالية وتبعاً لذلك فإنها مشمولة في نطاق المعيار أي نقصد به معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض . (المعايير المحاسبة الدولية ، ٢٠٠٨ : ١٥٣٨)

محاسبة التحوط :

- أشار المعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلى وجود علاقة التحوط ذات ثلاثة أنواع وهي كالتالي :
- ١- تحوط القيمة العادلة هو تحوط لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام ثابت غير معترف به أو حصة محددة لهذا الأصل أو الالتزام أو الالتزام الثابت التي تنسب إلى مخاطرة معينة ويمكن أن تؤثر على الربح و الخسارة.
 - ٢- تحوط التدفق النقدي تحوط ضد التعرض للتغير في التدفق النقدي الذي يعزي لمخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به مثل كافة أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين سعره متغير أو عملية متنبأ بها مثل شراء أو بيع متوقع والذي ستؤثر على صافي الربح أو الخسارة المبلغ عنها وتتم محاسبة التحوط لالتزام ثابت غير معترف به لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت في عملة تقارير المشروع على أنه تحوط تدفق نقدي بالرغم من أنه يتعرض لمخاطرة في قيمته العادلة.
 - ٣- تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية. (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٩٦٤).

كما أشار المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلى أنه " عند بدء التحوط هناك وثائق رسمية لعلاقة التحوط وهدف وإستراتيجية إدارة مخاطرة المشروع للقيام بالتحوط ويجب أن تشمل تلك الوثائق تحديد أداة التحوط والبند أو العملية المحوطة ذات العلاقة وطبيعة المخاطرة المحوطة وكيف سيقوم المشروع بتقييم فاعلية أداة التحوط في معادلة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للبند المحوطة أو التدفقات النقدية المحوطة التي تعزي المخاطرة المحوطة. (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٩٦٤).

مثال عملي :

بنك السعودي الهولندي

القوائم المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩

أهم الاعتبارات الخاصة بالأدوات المالية في البنك :

القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة :

أن القيم العادلة للأدوات المالية غيرا لمتداولة في الأسواق النشطة يتم تحديدها باستخدام طرق التقييم عند استخدام التقييم لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة موظفين مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي أدت هذه الطرق تتم معايرة النتائج لضمان أنها تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة وتستخدم أساليب التقييم فقط البيانات السوقية الواضحة عندما يكون ذلك عملياً.

الاستثمارات :

تصنف الاستثمارات إلى أربعة أنواع تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للبنك وهي كالتالي:

١- استثمارات مقتناة تدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل

٢- استثمارات متاحة للبيع

٣- استثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

٤- استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق

حيث تم الإفصاح عن الاستثمارات المقتناة التي تدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي

تتكون من مجموعة من الأدوات المالية كالتالي :

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		مقتناه تدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١٣٣.٦٥٢	-	-	-	١٣٣.٦٢٥	-	سندات بمعمولة ثابتة**
١٥٧.٦٠٣	٣٨.٥٨	١٣٦.٦٢٣	٢٠.٣٧٦	٢٠.٩٨٠	١٨.٢١٠	سندات مرتبطة بالمؤشر
٧٢.٠٦١	٧٣.٣٠٧	٧٢.٠٦١	٧٣.٣٠٧	-	-	سندات مرتبطة بالمؤشر *
٣٦٣.٣١٦	١١١.٨٩٣	٢٠٨.٦٨٤	٩٣.٦٨٣	١٥٤.٦٣٢	١٨.٢١٠	إجمالي الاستثمارات المقتناة لتدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل

¹² http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/1040_2009_Y.pdf

*تم إصدار الاستثمارات المرتبطة بالمؤشر بموجب ترتيبات تنص على أن الودائع المستلمة من العملاء تستثمر في سندات متفق على سعرها وتصنف هذه السندات والودائع المتعلقة بها كاستثمارات تدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل حيث تُخفض هذه التصنيف بشكل كبير الاختلافات في قياس قيمتها.

**تصنف السندات ثابتة والسندات بعمولة عائمة كاستثمارات مقتناه لإغراض المتاجرة في حين تدرج السندات المرتبطة بالمؤشر والتي تدرج قيمتها العادلة في قائمة الدخل عن الإثبات الأولي.

ملاحظة :

تم الإشارة في تقرير مراجع الحسابات إلى أن الإدارة تعتبر مسؤولية عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية والموحدة بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.^{١٣}

وهذا يعني أن هناك مجموعة من الأطراف التي تتدخل في إعداد هذه القوائم ومنها

- المعايير المحاسبية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي
- المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية
- نظام الشركات
- نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية
- النظام الأساسي للبنك

وعليه يجب أن تراعى جميع الجوانب المشتركة في إعداد هذه القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات والمعالجات المحاسبية في بعض الأدوات المالية مما يجعل موضع تحليل القوائم المالية للبنوك من أصعب أنواع التحليل المالي.

هذا بالإضافة إلى بعض التشريعات الدولية التي تلتزم البنوك مثل اتفاقية بازل (٢) والمتعلق بكفاية رأس المال .

^{١٣} يمكن الرجوع إلى القوائم المالية ص: ١ المشار إليها أعلاه. أو من خلال الرابط التالي :
http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/1040_2009_Y.pdf

ثانياً : التقارير المالية المرحلية^{١٤} :

لقد تناول المعيار محاسبة الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية، حيث أشار المعيار إلى أن الهدف هو " بيان الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، وأن تقدم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها وفي حينها يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المشروع على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزه المالي وسيولته " (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٤٨)

كما أن لجنة معايير المحاسبة الدولية تشجع الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح، فقد أشار المعيار إلى أنه على المشاريع المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية وتقديم تقاريرها المرحلية خلال فترة لا تزيد عن ٦٠ يوماً من نهاية الفترة المرحلية.

تعريف التقارير المالية المرحلية :

" التقرير المالي المرحلي يعني تقريراً مالياً يحتوي أما على مجموعة كاملة من البيانات المالية كما هو مبين في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية أو على مجموعة من البيانات المالية المختصرة لفترة مرحلية (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٤٩).

وتعتبر التقارير المالية المرحلية عن التقارير الربع سنوية التي لا يتم التقرير عنها بشكل نهائي من قبل المحاسب القانوني ولكن تقوم الشركات وخاصة المساهمة منها بشكل إلزامي بنشر التقارير المالية المرحلية والتي توضح القوائم المالية ووضع الشركة المالي من ربح أو خسارة.

محتوى التقرير المالي المرحلي :

أشار المعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤) إلى أنه يجب أن يحتوي التقرير المالي المرحلي على التالي :

١- بيان المركز المالي كما هو في نهاية الفترة القانونية

٢- بيان الدخل الشامل للفترة

^{١٤} الفترة المرحلية هي فترة تقديم حولها التقارير المالية وتكون أقل من سنة مالية كاملة (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٤٩)

- ٣- بيان التغيير في حقوق الملكية للفترة
- ٤- بيان التدفق النقدي للفترة
- ٥- الملاحظات متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.
- ٦- بيان المركز المالي من بداية الفترة المقارنة الأولى عند تطبيق المنشأ لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان رجعية للبنود في بياناتها المالية أو عندما تقوم بإعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٥٠)
- كما أشار المعيار إلى أن الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي كالتالي :
- ١- بيان موجز للمركز المالي
- ٢- بيان موجز للدخل الشامل ويتم عرضه أما كبيان موجز منفرد أو كبيان دخل منفصل موجز وبيان دخل شامل موجز
- ٣- بيان موجز للتغيرات في حقوق الملكية
- ٤- بيان موجز للتدفقات النقدية
- ٥- ملاحظات توضيحية مختارة (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٤٩).
- كما أشار المعيار إلى أنه يجب أن تتضمن الإيضاحات التفسيرية المختارة ما يلي :
- ١- بيان يفيد بأن نفس السياسات المحاسبية وطرق الحساب يتم إتباعها في البيانات المالية المرحلية بالمقارنة مع أحدث البيانات المالية السنوية أو إذا تم تغيير هذه السياسات والأحداث إجراء وصف لطبيعة واثر التغيير.
- ٢- ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.
- ٣- طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر غير عادية بسبب طبيعتها أو حجمها أو عدد مرات حدوثها.
- ٤- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية أو التغيرات في تقديرات المبلغ الواردة في التقارير في السنوات المالية السابقة إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة المرحلية الحالية.
- ٥- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.

- ٦- أرباح الأسهم المدفوعة (الإجمالية أو السهم الواحد) منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى .
- ٧- المعلومات التالية حول القطاعات (يطلب الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقرير المرحلي لمنشأة ما فقط إذا اقتضى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٨) " القطاعات التشغيلية " من تلك المنشأة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في بيانات المالية السنوية
- ٨- أثر التغيير في تكوين المشروع أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك اندماج الأعمال وامتلاك أو بيع شركات تابعة والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الإفصاح عن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بموجب المعيار الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال .
- ٩- التغييرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة منذ نهاية آخر فترة إعداد التقارير المالية. (المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨، ١٦٥٢)

الإفصاح عن الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

لقد أشار المعيار إلى " إذا كان التقرير المالي المرحلي للمشروع ممثلًا لمعيار المحاسبة الدولي هذا فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة ويجب أن لا يوصف تقرير مالي مرحلي أنه ممثل لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كان ممثلًا لكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " المعايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨ : ١٦٥٣) .

يقصد بالفقرة السابقة هو أنه لا يجوز أن يتم الإفصاح بأن القوائم المالية المحلية قد أعدت حسب المعايير الدولية ولكن يجب أن يتم الإفصاح بأن هذه القوائم معدة حسب المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية، ولا يمنع بأن يتم الإفصاح بأنه التقارير المالية قد تمت بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشرط أن يكون التقرير المالي ممثلًا لكافة متطلبات المعايير الدولية.

الجانب العملي

الربع الأول لشركة التعاونية للتأمين لعام ٢٠١٠م

(شركة مساهمة سعودية عامة)^{١٥}

يتكون التقارير المالي للشركة إلى ما يلي :

- ١- تقرير فحص مراجعي الحسابات
- ٢- قائمة المركز المالي الأولية
- ٣- قائمة عمليات التأمين والفائض المتراكم الأولية
- ٤- قائمة الدخل الشامل للمساهمين الأولية
- ٥- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الأولية
- ٦- قائمة التدفقات النقدية لعمليات التأمين الأولية
- ٧- قائمة التدفقات النقدية للمساهمين الأولية
- ٨- إيضاحات حول القوائم المالية الأولية الموجزة

أهم الاعتبارات في تقرير المكتب المحاسبي :

- أشار التقرير "يعد هذا الفحص أقل نطاقاً من عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تهدف أساساً إلى أبداء الرأي حلو القوائم المالية ككل"
- أشار التقرير إلى " الانتباه إلى أن هذه القوائم المالية الأولية الموجزة أعدت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) وليس وفقاً لمعيار التقارير المالية الأولية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين "^{١٦}

¹⁵ http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/8010_2010_Q1.pdf

¹⁶ يمكن الرجوع إلى الصفحة رقم (١) من التقارير المالية للشركة المشار إليه أعلاه.

القوائم المالية الأولية الموجزة

قائمة المركز المالي للربع الأول لعام ٢٠١٠م

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		موجودات عمليات التأمين
١٣٤.٠١٤	١٣٣.١٨٧	ممتلكات ومعدات ، صافي
٩.٨٦١	٩.٨٦١	استثمار في ممتلكات
٩٤.١٨٤	٨٨.٩٦٧	استثمارات في شركات زميلة
٥٣٥.٥٥٠	٤١٣.٩٢٦	استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
١.١٦٠.٣٥٦	١.٥٧٨.٦٢٦	استثمارات متاحة للبيع
٢٥٠.٨٤٢	٣٠٥.٧٤٤	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
١٤٩.٢٦٢	١٦٦.٠٦٢	تكاليف اكتساب مؤجلة
٩٧٥.٨٠١	١.٠٤٥.٨٦١	حصة معيدي التأمين من المطالبات تحت التسوية
٩٠٨.٣٢٣	٧٧١.٤٧١	حصة معيدي التأمين من الأقساط غير المكتسبة
-	٤٦.٢٦٦	المستحق من المساهمين
٩٧٥.١٥٩	٩٢٦.٠٠٥	ذمم مدينة ، صافي
٥٧٢.٨٨٣	٣٣٩.٦١١	النقد ما يعادله
٥.٧٦٦.٢٣٥	٥.٨٢٥.٥٨٧	مجموعة موجودات عمليات التأمين
		موجودات المساهمين
٥٤.٣١٧	١٣.٨٤١	المستحق من عمليات التأمين
٤.٤٢١	٣.٦٠٤	إيرادات استثمارات مستحقة
٤٦.٦٧٩	٥٠.٦٠٣	استثمارات في شركات زميلة
٤١٥.٤٩٣	٣١٩.٧٤٦	استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
٨٨٤.٢٢٣	٩٢٨.٧٣٤	استثمارات متاحة للبيع
٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	الوديعة النظامية
٥.٨٩١	٦٣.٤٩٤	النقد وما يعادله
١.٤٦١.٠٢٤	١.٤٣٠.٠٢٢	مجموع موجودات المساهمين
٧.٢٢٧.٢٥٩	٧.٢٥٥.٦٠٩	مجموع الموجودات

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		مطلوبات وفائض عمليات التأمين
		مطلوبات عمليات التأمين :
٣٥.١١٦	٣٥.٠٣٥	توزيعات الفائض المستحقة
٥٤.٣١٧	١٣.٨٤١	المستحق إلى عمليات المساهمين
٨٣٩.٤٢٢	٨٤٣.٠٢٤	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
١٢.٩٥٢	١٣.٦٠٠	احتياطي عمليات التكافل
١٠.١١٣	١٠.١٢٩	احتياطي نشاطات غير متسمة
١.٥٥.٣٠١	١.٧٢٠.٨٢٥	مطالبات تحت التسوية
٦١.٤٢٢	٦٢.٤١٦	عمولات تأمين غير مكتسبة
٢.٢٣١.٧٠٤	٢.٠٧٩.٣٥٥	أقساط تأمين غير مكتسبة
٩٢٥.٩٩٦	٩٧٨.٥٣٠	ذمم معيدي التأمين
٥.٧٢٦.٣٤٣	٥.٧٥٦.٧٥٥	مجموع مطلوبات عمليات التأمين
		فائض عمليات التأمين :
-	١٠.٥٤٩	الفائض المتراكم
٣٩.٨٩٢	٥٨.٢٨٣	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات
٥.٧٦٦.٢٣٥	٥.٨٢٥.٥٨٧	مجموع مطلوبات وفائض عمليات التأمين
		مطلوبات وحقوق المساهمين
		مطلوبات المساهمين :
٥٢٧	٥٢٠	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
-	٤٦.٢٦٦	المستحق لعمليات التأمين
٣.٨٥٦	٤.٢٨٢	توزيعات أرباح مستحقة
٤٠.٤٠٦	٣٧.٤٨٨	زكاة
٤٤.٧٨٩	٨٨.٥٥٦	مجموع مطلوبات المساهمين
		حقوق المساهمين :
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	رأس المال
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	احتياطي نظامي

٩٧.٣٠٨	١١٨.٨٢٧		التغير في القيمة العادلة للاستثمارات
٣١٨.٩٢٧	٢٢٢.٦٣٩		أرباح مبقاة
١.٤١٦.٢٣٥	١.٣٤١.٤٦٦		مجموع حقوق المساهمين
١.٤٦١.٠٢٤	١.٤٣٠.٠٢٢		مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين
٧.٢٢٧.٢٥٩	٧.٢٥٥.٦٠٩		مجموع المطلوبات وفائض عمليات التأمين وحق المساهمين

القوائم المالية الأولية الموجزة

قائمة الدخل للربع الأول لعام ٢٠١٠ م

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠		
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الإيرادات
٧٦٠.٠٣٩	٩٨٥.٢٥٠		إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(٢٤٢.٠٤٩)	(٣٤٩.٩٤٣)		يطرح : أقساط إعادة التأمين المسندة
٥١٧.٩٩٠	٦٣٥.٣٠٧		صافي أقساط التأمين المكتتبة
(٨٠.١٨٥)	١٥.٤٩٧		التغيرات في أقساط التأمين المكتتبة
٤٣٧.٨٠٥	٦٥٠.٨٠٤		صافي أقساط التأمين المكتتبة
١٩.٨٣٠	٢٥.٩٥٧		عملات إعادة التأمين
(١.٤٨٠)	٦.٣٨٦		دخل (خسارة) الاستثمارات ، صافي
٥.١٥٧	٥.٤٠٤		إيرادات أخرى
٤٦١.٣١٢	٦٨٨.٥٥١		مجموع الإيرادات
			التكاليف والمصاريف
٦٤٥.٨٨٤	٥١١.٤٠٣		إجمالي المطالبات المدفوعة
(٤٠٠.٧١٧)	(١٧٤.٠٢٠)		يطرح : حصة معيدي التأمين
٢٤٥.١٦٧	٣٣٧.٣٨٣		صافي المطالبات المدفوعة
٣٠.٥٠٤	٩٥.٤٦٤		التغيرات في المطالبات تحت التسوية
٢٧٥.٦٧١	٤٣٢.٨٤٧		صافي المطالبات المتكبدة
٥٣.٥٥٤	٧٧.٢١٠		تكاليف اكتتاب وثائق التأمين
١.٠٥٦	١.٢١٤		مصاريف تأمين فائض الخسارة

٢٥٤	٦٤٨	التغيرات في احتياطي عمليات التكافل
١٦.٢٩٩	٢٥.٩٧٦	مصاريف اکتتاب أخرى
٩٧٩	-	مصاريف الانخفاض الدائم في قيمة الاستثمارات
٤٥.١٨١	٤٥.١٦٧	مصاريف عمومية وإدارية وبيع وتسويق
٣٩٢.٩٩٤	٥٨٣.٠٦٢	مجموع التكاليف والمصاريف
٦٨.٣١٨	١٠٥.٤٨٩	الفائض من عمليات التأمين
(٦١.٤٨٦)	(٩٤.٩٤٠)	حصة المساهمين من الفائض
٦.٨٣٢	١٠.٥٤٩	الفائض من عمليات التأمين بعد حصة المساهمين
-	-	توزيعات الفائض
٦.٨٣٢	١٠.٥٤٩	الفائض المتراكم في نهاية الفترة

القوائم المالية الأولية الموجزة

قائمة الدخل الشامل للمساهمين للربع الأول لعام ٢٠١٠م

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
٦١.٤٨٦	٩٤.٩٤٠	حصة المساهمين من فائض عمليات التأمين
(٢٤.٣٥٣)	١٤.٢٤٤	دخل (خسارة) استثمارات ، صافي
(٢٢٦)	(٢٤)	مصاريف عمومية وإدارية ، صافي
(٩.٥٣٤)	-	مصاريف الانخفاض الدائم في قيمة الاستثمارات
٢٧.٣٧٣	١٠٩.١٦٠	دخل العمليات الرئيسية قبل الزكاة
(١.٤٠٠)	(٣.٣٤٨)	زكاة
٢٥.٩٧٣	١٠٥.٨١٢	صافي الدخل للفترة
		الدخل الشامل الأخر:
١٤.٤٢٦	٢١.٥١٩	التغير في قيمة العادلة للاستثمارات
٤٠.٣٩٩	١٢٧٣٣١	أجمالي الدخل الشامل للفترة
		ربحية السهم
٠/٥٢	٢/١٢	ربحية السهم الأساسي والمخفض (ريال سعودي)
٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة

معلومات عامة عن الشركة :

الشركة التعاونية للتأمين - شركة مساهمة سعودية تأسست في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ وتم تسجيلها بتاريخ ١٨ يناير ١٩٨٦م بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦١٦٩٥ وعنوانها الرئيسي - الرياض - المملكة العربية السعودية.

أن الغرض من إنشاء الشركة هو مزاوله أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال التي تشتمل على إعادة التأمين والتوكيلات ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تقديم كافة خدمات التأمين من سيارات، بحري، حريق، طبي، هندسي، طاقة، طيران، تكافل، وتأمين حوادث متنوعة.

أهم السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها في هذه النشرة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ وهي كالتالي :

- أسس العرض حيث تم إعداد القوائم المالية الموجزة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية الأولية.
- تعد القوائم المالية الأولية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع والمشتقات
- يتطلب النظام الأساسي للشركة حفظ حسابات منفصلة لكل من حسابات عمليات التأمين والمساهمين يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف الخاصة بكل نشاط في الحسابات الخاصة بذلك النشاط ويتم توزيع المصاريف المتعلقة بالمعاملات المشتركة من قبل الإدارة وأعضاء مجلس إدارة الشركة.
- تتوافق سياسات إدارة المخاطر مع تلك التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩م.
- يجب أن تقرأ هذه القوائم المالية الأولية الموجزة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية المدققة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وتعتقد الإدارة بأن القوائم المالية الأولية الموجزة تظهر كافة التسويات بما في ذلك التسويات الاعتيادية المكررة والضرورية لكي تظهر بعدل نتائج العمليات عن

الفترة الأولى المعروضة وأن النتائج الأولية لا تعتبر مؤشراً دقيقاً على النتائج السنوية للشركة.

- المعلومات القطاعية: يعتبر القطاع جزء محدد من الشركة يقوم ببيع / بتقديم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) وتختلف مخاطره وفوائده عن القطاعات الأخرى لأغراض إدارية تتكون الشركة من وحدات عمل وذلك حسب منتجاتها وخدماتها ولديها ثلاث قطاعات (قطاع طبي ويقوم بتغطية التأمين الطبي ، قطاع تأمين السيارات ، قطاع الممتلكات والأخرى ويشمل تغطية الممتلكات والكوارث والهندسة والشحن البحري والطاقة وكذلك تأمين الحوادث العامة).
- يتم تقييم أداء القطاع على أساس الدخل أو الخسارة والتي يتم قياسهم في بعض النواحي بصورة مختلفة عن الدخل أو الخسارة في القوائم المالية الأولية.
- لم تحدث أية معاملات بين القطاعات خلال الفترة وفي حالة حدوث أية معاملة فإنها تتم وفقاً لأسعار التحويل على الأساس التجاري وتتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى تشتمل إيرادات ومصاريف ونتائج القطاع على التحويلات بين قطاعات الأعمال والتي سيتم إلغائها على مستوى القوائم المالية الموجزة للشركة.
- لا يوجد أي تغييرات موسمية قد تؤثر على عمليات التأمين.

أهم الإفصاحات التي تم الإفصاح عنها بشكل مفصل:

الذمم المدينة ، صافي :

تم الإفصاح عن صافي المبالغ المستحقة من الجهات وهي كالتالي :

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠		
بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)		
			حامل واثق التأمين
٢٩٢.٠٨٧	٢٢٥.١٣٤		متداولة
٣٦٥.٦١٩	٤٨٥.٧٠٣		غير متداولة
٢٧٩.٠٨٧	١٤٧.١٦٧		الوكلاء
١٥.٠٢٩	١٥.٥٠٨		طرف ذي علاقة*

٩٥١.٨٢٢	٨٧٣.٥١٢		إجمالي
(٤١.١٩١)	(٤١.٢٣٨)		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٩١٠.٦٣١	٨٣٢.٢٧٤		إجمالي
٦٤.٥٢٨	٩٣.٧٣١		معيدي التأمين
٩٧٥.١٥٩	٦٢٦.٠٠٥		المجموع

*تم الإفصاح عنها في القوائم المالية في بند منفصل

الاستثمارات :

تم الإفصاح عن الاستثمارات حيث تم تقسيم الاستثمارات إلى جزأين هما عمليات التأمين والمستثمرين وتفصيل ذلك :

علميات التأمين : حيث تتكون الاستثمارات المتاحة للبيع الخاصة بعلميات التأمين من صناديق استثمارية وأسهم محلية وصناديق استثمارية وأسهم خارجية، حيث يتضح أن الشركة تستثمر في الأسهم الحالية بنسبة أكبر من الأسهم الخارجية وهذا مؤشر بثقة الشركة على الاقتصاد السعودي وسوق المحلية.

كما تم الإفصاح عن الحركة في الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق: حيث تم الإفصاح عن أن القيمة السوقية المقدرة للاستثمارات لمقتناه حتى تاريخ الاستحقاق ٤١٤ مليون ريال سعودي تقريباً.

المستثمرين: حيث تتكون الاستثمارات المتاحة للبيع الخاصة بعلميات التأمين من صناديق استثمارية وأسهم محلية وصناديق استثمارية وأسهم خارجية إلا أنه الاستثمار في الأسهم الخارجية أكبر من الأسهم المحلية وكذلك وجود سندات خارجية بمعمولة

كما تم الإفصاح عن الحركة في الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق: حيث تم الإفصاح عن أن القيمة السوقية المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق ٣٢٠ مليون ريال سعودي تقريباً.

أهم البنود التي تم الإفصاح عنها :

١- المطالبات تحت التسوية ، صافي

٢- احتياطي النشاطات غير المتسمة

٣- الالتزامات المحتملة : حيث تم الإفصاح عن وجود خطابات اعتماد وضمنان بمبلغ ٥٩ مليون ريال سعودي.

٤- توزيعات الأرباح للمساهمين

٥- الوديعة النظامية :

طبقاً للمادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية من نظام التأمين الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي قامت الشركة بإيداع ١٠% من رأس مال البالغ ٥٠ مليون ريال سعودي في بنك تم اختياره من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وتحتفظ الوديعة النظامية في البنك الأهلي الوطني ويمكن السحب منها فقط بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

٦- المعاملات والأرصدة مع جهات ذوي علاقة.

٧- المعلومات القطاعية^{١٧}

٨- ربحية السهم :

حيث تم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي دخل الفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة للفترة.

٩- مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف البيع والتسويق

وأخيراً :

تعتبر القوائم المالية السابقة قد أعدت حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية بشكل كافي بما يتعلق بأهم البنود التي يجب الإفصاح عنها بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية.

^{١٧} يمكن الرجوع إلى القوائم المالية ص: ١٦، ١٨، ١٧

ثالثاً : عقود التأمين

المقدمة :

تعتبر عقود التأمين أحد المشاكل المحاسبية المعاصرة لما لها من اعتبارات هامة يجب الرجوع إليها لمعالجتها محاسبياً وفقاً لما هو متفق عليه في العقد مما قد يخلق أنواع مختلفة من المعالجات المحاسبية والذي يجب على الشركة توضيحه ضمن بنود الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

التعريف :

أشار المعايير المحاسبية الدولي رقم (٣) عقود التأمين بأن عقد التأمين هو " العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة " (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٥٤٦)

ومن الأمثلة على عقود التأمين، التأمين ضد السرقة أو تلف الممتلكات

هدف المعيار :

يهدف المعيار هو " تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تقوم بإصدار مثل هذه العقود (شركات التأمين).

حيث يتطلب المعيار إدخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التأمين المتعلقة بعقود التأمين والإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ ضمن البيانات المالية لشركة التأمين والتي تكون ناشئة عن عقود التأمين وتساعد مستعملي تلك البيانات المالية على فهم المبالغ والمواعيد وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المتأتية من عقود التأمين (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨ : ٥٣٢).

أهم الاعتبارات :

على شركة التأمين أن تقيم وفي نهاية كل فترة إعداد التقارير المالية ما إذا كانت التزاماتها التأمينية المعترف بها كافية وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها وإذا اظهر هذا التقييم أن المبلغ المسجل للالتزامات التأمينية غير كاف في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية يجب أن يتم الاعتراف بكامل العجز في الربح او الخسارة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٥٣٥).

" لشركة التأمين أن تغير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين في حالة واحدة وهي إذا كانت التغييرات تجعل من البيانات المالية أكثر ملائمة لمتطلبات عملية اتخاذ القرار الاقتصادي لا أن تكون أقل موثوقية أو أن تكون أكثر موثوقية إنما ليست أقل تعلقاً بهذه الحاجات وعلى شركة التأمين أن تقيس الملائمة والموثوقية بالاعتماد على المعايير المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولية رقم (٨) . (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٥٣٦).

الإفصاح :

على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية وعليها أن تفصح عن التالي :

- سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول ذات العلاقة والدخل والمصروف.
- الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المعترف بها (التدفقات النقدية إذا كانت تعرض بيانات التدفقات النقدية باستعمال الأسلوب المباشر) الناشئة عن عقود التأمين وبالإضافة إلى ذلك إذا كانت شركة التأمين هي شركة تأمين مباشرة فإن عليها أن تفصح عن الأرباح والخسائر المعترف بها كربح أو خسارة في شراء إعادة التأمين^{١٨} و الإطفاء للمدة والمبلغ الذي يبقى غير مستهلك في بداية ونهاية المدة إذا كانت شركة التأمين المباشرة تؤجل وتطفئ الأرباح والخسائر الناشئة عن شركاء إعادة التأمين.

^{١٨} عقد إعادة التأمين هو : عقد التأمين الصادر عن إحدى شركات التأمين (شركة إعادة التأمين) لتعريض شركة التأمين أخرى (شركة التأمين المباشرة) عن الخسائر الناشئة عن واحد أو أكثر من عقود التأمين الصادرة عن شركة التأمين المباشرة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٥٤٦)

- الإجراءات المتبعة لتحديد الفرضيات ذات الأثر الأكبر على قياس المبالغ المعترف بها المنصوص عليها وعندما يكون ذلك ممكنا فإن على شركة التأمين أن تقدم إفصاحات كمية لهذه الفرضيات.
- أثر التغيير في الفرضيات المستخدمة من أجل قياس الأصول التأمينية والالتزامات التأمينية بحيث تبين بشكل منفصل أثر كل تغيير إذا كان ذا أثر مادي على البيانات المالية.
- تسوية التغييرات في الالتزامات التأمينية وأصول إعادة التأمين وتكاليف الشراء ذات العلاقة إن وجدت.
- يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم بياناتهم المالية لتقييم طبيعة ومدى الخطر الناتج من عقود التأمين (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : (٥٤١).

الجانب العملي:

القوائم المالية لشركة التعاونية للتأمين لعام ٢٠١٠م^{١٩}

تم الإفصاح عن عقود التأمين في القوائم المالية للشركة بأنها : تلك العقود التي تشمل على مخاطر تأمين جوهرية عند نشأة العقد أو تلك التي يكون فيها عند نشأة العقود سيناريو يشتمل في جوهره التجاري على مخاطر تأمين هامة تعتمد أهمية مخاطر التأمين على كل من احتمال وقوع الحادثة المؤمن عليها وحجم الأثر المحتمل المتعلق بها. وعندما يتم تصنيف العقد كـ "عقد تأمين" فإنه يبقى كذلك طوال الفترة المنتهية المتبقية من عمره حتى لو انخفضت مخاطر التأمين بشكل كبير هذه الفترة.

جاء في المعيار : على شركة التأمين أن تقيم وفي نهاية كل فترة إعداد التقارير المالية ما إذا كانت التزاماتها التأمينية المعترف بها كافية وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها وإذا أظهر هذا التقييم أن المبلغ المسجل للالتزامات التأمينية غير كاف في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية يجب أن يتم الاعتراف بكامل العجز في الربح أو الخسارة (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٥٣٥).

جاء في القوائم المالية لشركة بأنه " يشتمل إجمالي المطالبات على المزايا والمطالبات المدفوعة لحملة وثائق التأمين، التغيرات في قيمة المطلوبات الناشئة عن القيود من حلمة وثائق التأمين وتكاليف معالجة المطالبات الخارجية والداخلية بعد خصم القيمة المتوقعة للاستردادات . وتشتمل المطالبات تحت التسوية على التكلفة المقدرة للمطالبات المتكبدة غير المسددة بتاريخ قائمة المركز المالي وكذلك تكاليف معالجة المطالبات والنقص في القيمة المتوقعة للخردة والاستردادات بتاريخ قائمة المركز المالي وكذلك تكاليف معالجة المطالبات والنقص في القيمة المتوقعة للخردة والاستردادات الأخرى سواء تم التبليغ عنها من قبل المؤمن أم لا ويتم تجنب مخصصات لقاء المطالبات المبلغ عنها وغير المدفوعة بتاريخ قائمة المركز المالي على أساس تقدير كل حالة على حدة كما يجب مخصص وفقاً لتقديرات الإدارة وخبرة الشركة السابقة لقاء

¹⁹ http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/8010_2010_Y.pdf

تكلفة سداد المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بما في ذلك تكاليف معالجة المطالبات والقيمة المتوقعة للخردة والاستردادات الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي يدرج الفرق بين المخصصات بتاريخ قائمة المركز المالي السداد المخصصات المحببة في الفترة اللاحقة في قائمة نتائج التأمين للسنة.^{٢٠}

الإفصاح كما جاء في المعيار المحاسبة الدولي رقم (٤) عقود التأمين:

على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية وعليها أن تفصح عن التالي :

- سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول ذات العلاقة والدخل والمصرف.
- تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين ذات العلاقة بالدخل والمصرف حيث تم الإشارة إليها في القوائم المالية بأنه : يتم إرجاع الإقساط والعمولات في قائمة عمليات التأمين موزعة على مدة وثائق التأمين وذلك وفقاً لأساس تناسبي يتم تسجيل الجزء من الأقساط والعمولات التي سيتم اكتسابها مستقبلاً كـ " أقساط وعمولات غير مكتسبة على التوالي ويتم تأجيلها على حسب مدة التغطية لوثيقة التأمين ما عدا الشحن البحري إن الجزء غير المكتسب من التأمين على الشحن البحري يمثل الأقساط المكتسبة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة المالية الحالية إن التغيير في مخصص الأقساط غير المكتسبة تم إدراجه في قائمة عمليات التأمين بحيث أن ذلك الإيراد تم الاعتراف به خلال فترة المخاطر.
- يتمثل فائض الاكتتاب في الأقساط المكتسبة والأتعاب ودخل العمولة بعد خصم المطالبات المدفوعة مصاريف الاكتتاب الأخرى والمطالبات المستحقة المتوقعة خلال السنة وبالصافي من المبالغ الخاضعة لإعادة التأمين وبعد خصم مخصص لأي خسائر مستقبلية متوقعة على وثائق التأمين.

- الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المعترف بها (التدفقات النقدية إذا كانت تعرض بيانات التدفقات النقدية باستعمال الأسلوب المباشر) الناشئة عن عقود التأمين وبالإضافة إلى ذلك إذا كانت شركة التأمين هي شركة تأمين مباشرة فإن عليها أن تفصح عن الأرباح

^{٢٠}القوائم المالية السنوية لشركة التعاونية للتأمين لعام ٢٠١٠م : ص : ١٨

والخسائر المعترف بها كريح أو خسارة في شراء إعادة التأمين و الإطفاء للمدة والمبلغ الذي يبقى غير مستهلك في بداية ونهاية المدة إذا كانت شركة التأمين المباشرة تؤجل وتطفئ الأرباح والخسائر الناشئة عن شركاء إعادة التأمين.

تم الإفصاح في القوائم المالية عن الانخفاض الدائم في موجودات إعادة التأمين والموجودات الأخرى حيث " يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقويم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على وجود انخفاض دائم في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية " بما في ذلك الذمم المدينة الخاصة بالتأمين " وفي حالة وجود دليل موضوعي على تكبد خسائر نتيجة الانخفاض الدائم في قيمة أي أصل مالي يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل المالي وتدرج اية خسارة ناجمة عن الانخفاض الدائم في القيمة والتي يتم احتسابها لإظهار التغيرات في القيمة الدفترية طبقاً لما هو مبين أدناه :

- بالنسبة للموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة تحسب خسائر الانخفاض الدائم في القيمة على أساس الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والقيمة الدفترية الحالية

- بالنسبة للموجودات المالية المثبتة بالقيمة العادلة تحسب خسائر الانخفاض الدائم على أساس الانخفاض في القيمة العادلة.

● يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم بياناتهم المالية لتقييم طبيعة ومدى الخطر الناتج من عقود التأمين (المعايير المحاسبية الدولية ، ٢٠٠٨ : ٥٤١).

جاء في القوائم المالية للشركة في الفقرة (٢٨) إدارة المخاطر حيث تم الإفصاح عن التالي :

مخاطر التأمين :

■ أن المخاطر بموجب عقد التأمين تمثل المخاطر بوقوع حادث ما مؤمن عليه مع عدم التأكد من حجم وزمن المطالبة الناتجة عن ذلك الحادث، وتتمثل الخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بموجب هذه العقود في المطالبات والمزايا الفعلية المدفوعة التي تزيد عن القيمة الدفترية لمطلوبات التأمين ويخضع ذلك لتكرار وخطورة المطالبات والمزايا الفعلية المدفوعة أكثر من تلك المقدرة أصلاً والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل.

- ويتم تحسين وتنويع المخاطر من خلال توزيع مخاطر الخسائر على محفظة كبرى من عقود التأمين حيث أن المحافظ الأكثر تنوعاً ستكون أقل تأثراً بالتغيير في أي جزء من المحفظة وبالنتائج غير المتوقعة كذلك تتحسن تغيرات المخاطر عن طريق الاختيار والتطبيق الحذر لإستراتيجية التأمين والتعليمات المتعلقة بها وباستخدام ترتيبات إعادة التأمين.
- يتم عمل جزء كبير من عمليات إعادة التأمين المسندة على أساس نسبي مع الاحتفاظ بنسب تختلف باختلاف فئات التأمين، وتقدر المبلغ القابلة للاسترداد من معيدي التأمين بنفس الطريقة التي يتم بها تقدير الافتراضات المستخدمة في التحقق من مزايا وثائق التأمين المعنية وتعرض في قائمة المركز المالي كموجودات إعادة التأمين.
- بالرغم من وجود ترتيبات إعادة تأمين لدى الشركة فإنها غير معفاة من التزامها المباشرة تجاه حملة الوثائق وبالتالي فإنه تتعرض لمخاطر الائتمان بشأن عمليات إعادة التأمين المسندة وذلك بقدر عدم تمكن أي من معيد التأمين من الوفاء بالتزاماته بموجب ترتيبات إعادة التأمين.
- أن التزامات مطالبات حساسة لعدد من الافتراضات المتنوعة ومن غير الممكن قياس حساسية بعض الافتراضات بصورة كمية مثل التغيرات التشريعية أو عدم التأكد من عملية التقدير
- أن السمة الرئيسية لفصح كفاية الالتزام هي أن تأثيرات التغيرات في الافتراضات على قياس الالتزامات والموجودات ذات علاقة غير متمثلة لا يوجد أي تثير للتحسينات في التقديرات على قيمة الالتزامات والموجودات ذات العلاقة حتى يتم إلغاء الاعتراف بالالتزامات بينما يتم الاعتراف مباشرة بأي تدهور جوهري في التقديرات كاف لجعل الالتزامات كافية.

مخاطرة إعادة التأمين :

- على غرار شركات التأمين الأخرى ولقليل المخاطر المالية التي قد تنشأ عن مطالبات التأمين الكبيرة وتقوم الشركة خلال دورة أعمالها العادية بإبرام اتفاقيات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين.
- ولتقليل تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة إفلاس شركات إعادة التأمين تقوم الشركة بتقييم الوضع المالي لمعيدي التأمين ومتابعة تركيز مخاطر الائتمان التي قد تنشأ عن مناطق جغرافية والنشاطات أو الظروف الاقتصادية المتشابه لمعيدي التأمين.
- تم اختيار معيدي التأمين وفق المعايير والتعليمات التالية المحددة من قبل مجلس إدارة الشركة ولجنة إعادة التأمين وتتلخص هذه المعايير في الحد الأدنى لتصنيف الائتمان المقبول من خلال وكالات التصنيف العالمية المعترف بها والتي يجب ألا يقل عن (ب ب ب) وكذا سمعة شركات إعادة التأمين وعلاقة العمل الحالية والسابقة مع معيد التأمين.
- تقوم الشركة بإجراء مراجعة تفصيلية للكفاءة المالية والخبرات الإدارية والفنية والأداء التاريخي حيثما ينطبق ذلك ومطابقة ذلك مع قائمة المتطلبات المحددة سلفاً من قبل مجلس الإدارة ولجنة إعادة التأمين قبل الموافقة على تبادل عمليات إعادة التأمين.

مخاطر العملات :

- تمثل المخاطر التي تنشأ عن تذبذب قيمة إدارة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية
- تقيم معظم الأدوات المالية ضمن محفظة السندات بعملة مرتبطة بالدولار الأمريكي مما يقلل تعرضها لمخاطر العملات إلى أدنى حد.
- تعتقد إدارة الشركة بوجود مخاطر متدنية لوقوع خسائر جوهرية نتيجة للتقلبات في أسعار تحويل العملات الأجنبية وبالتالي لم تقم الشركة بالتحوط تجاه تحويل العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار العملات :

- تقوم الشركة بالاستثمار في الأوراق المالية ولديها ودائع خاضعة لمخاطر أسعار العملات تمثل مخاطر أسعار العملات المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار العملات مما يؤدي إلى تخفيض العائد الكلي على الأوراق المالية المرتبطة بعمولة ثابتة تقوم الشركة بالحد من مخاطر أسعار العملات وذلك بمراقبة التغيرات في أسعار العملات في العملات التي تتعامل بها الشركة في عمليات النقد وما يعادله والاستثمارات
 - إن الزيادة بواقع ١٠٠ نقطة أساس في أسعار العمولة الفعلية سوف ينتج عنه تغير في ربح / خسارة السنة بمبلغ وقدره ٢٣ مليون ريال سعودي.
 - أن النقص بواقع ١٠٠ نقطة أساس في أسعار العمولة الفعلية سوف ينتج عنه تغير في ربح / خسائر السنة قدره ١٦ مليون ريال سعودي.
- ونورد فيما يلي أسعار العمولة الفعلية لاستثمارات الشركة وتواريخ استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر :

عمليات التأمين	أقل من سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
٢٠١٠	٧٨٢.٥٨٥	٦٦٧.٩١٧	٥٠.٠٠٠	٥١٦.٧٧٠	٢.٠١٧.٢٧٢
٢٠٠٩	٢٩٨.٦٤٨	٢٦.٩٠٢	-	١.١٥٨.٤٣٣	١.٦٩٣.٩٨٣
المساهمون					
٢٠١٠	٣٢٤.٧١٢	٢٣١.١٨١	١٢٨.٦٨١	١.٠١١.٧٧٤	١.٦٩٦.٣٤٨
٢٠٩٠	٣٥٣.٢٢٤	١٢٨.٥٧٦	١٢٣.٢٦٧	٦٩٤.٦٤٩	١.٢٩٩.٧١٦

لا يوجد هناك فرق جوهري بين تواريخ تحديد الأسعار التعاقدية وتواريخ الاستحقاق

مخاطر السوق وإدارة الموجودات والمطلوبات :

- تمثل مخاطر تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتقلبات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل خاصة بهذه الورقة المالية أو الجهة المصدرة لها و بأية عوامل أخرى مؤثرة في كافة الأوراق المالية المتداولة بالسوق.
- تتعرض الشركة لمخاطر السوق فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع والمقتناة للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها هذه الاستثمارات حساسة لعوامل متنوعة والتي تؤثر في حركات سوق السهم والسند وفقاً لإستراتيجية استثمار الشركة وبهدف تخفيض مخاطر السوق تحتفظ الشركة بمحفظة استثمارية متنوعة وتقوم بالمراجعة الدورية المتعلقة بالأسواق،.
- تتم عملية العوامل الرئيسية التي تؤثر على حركات سوق الأسهم والسندات متضمنة تحليل مالي وتشغيلي لأداء الجهات المستثمر فيها فيما يلي تحليلاً بالتركز الجغرافي لاستثمارات الشركة:

٢٠٠٩	٢٠١٠		
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			عمليات التأمين:
١.٧٤٢.٣٨٨	٢.٠٦٢.٦٧١		المملكة العربية السعودية
٢٧.٩٠٩	١٦.٤٠٦		الولايات المتحدة الأمريكية
١٨.٧٦٧	٦.٢٣٢		أوروبا
٦.٧٨٤	٣٩.٩٠٤		الشرق الأقصى
٤.١٠٣	١.٥٧٥		بقية أنحاء العالم
١.٧٩٩.٩٥١	٢.١٢٦.٧٨٨		الإجمالي
			المساهمون :
٧١٠.٦٤٧	١.٠٠١.٤٨٥		المملكة العربية السعودية
٢٠٤.٩٠٧	٤٢٦.٧٧٨		الولايات المتحدة الأمريكية
٣٦٧.٣٢٢	٣٣.٩٨١		أوروبا
٢٧.٨٧٣	٢٥١.٦٨٣		الشرق الأقصى
٣٥.٦٤٦	٣٥.٣٨٢		بقية أنحاء العالم
١.٣٤٦.٣٩٥	١.٧٤٩.٣٠٩		الإجمالي

مخاطر الائتمان :

تتمثل عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية ويتم ما نسبته ٩٩% تقوياً من نشاطات الاكتتاب الخاصة بالشركة داخل المملكة العربية السعودية، وبالنسبة لكافة فئات للموجودات المالية المقتناة من قبل الشركة عدا تلك المتعلقة باتفاقيات إعادة التأمين تمثل مخاطر الائتمان القصوى للشركة القيمة الدفترية المفصح عنها في القوائم المالية بتاريخ قائمة المركز المالي، وتقوم الشركة بالحد من خاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء وذلك بوضع حدود ائتمان لكل عميل ومراقبة الذمم المدينة القائمة. ويعكس الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة بينود قائمة المركز المالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		موجودات عمليات التأمين :
٥٧٢.٨٨٣	١٤٨.٣٧٨	نقد وما يعادله
١.١٢٨.٥٨٨	١.٢٨٧.٢٥٧	ذمم مدينة ، صافي
٥٣٥.٥٥٠	١.٥٠٠.٥٠٢	استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
٩٧٥.٨٠١	٩٧٧.٣٨٨	حصة معيدي التأمين من المطالبات تحت التسوية
٩٠٨.٣٢٣	٦٤٦.٩٣٧	حصة معيدي التأمين من أقساط غير مكتسبة
٩٧.٤١٣	٢١.٢٩٣	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
٤.٢١٨.٥٥٨	٤.٧٧٠.٧٥٥	الإجمالي
		موجودات المساهمين
٥.٨٩١	١٦.٩١٣	نقد وما يعادله
١٨٩.٥٧٣	٢٠٢.٦٢٣	استثمارات متاحة للبيع
٤١٥.٤٩٣	٤٨١.٩٥١	استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
٤.٤٢١	٥.٣١٣	إيرادات استثمار مستحقة
٥٤.٣١٧	١٠.١٥٢	المستحق من عمليات التأمين
٦٦٩.٦٩٥	٧١٦.٩٥٢	الإجمالي

مخاطر السيولة :

تتمثل الصعوبات التي قد تواجهها الشركة في توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماتها المالية ويتم مراقبة متطلبات السيولة يومياً وتقوم الإدارة بالتأكد من توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها حال نشؤها.

ويعكس الجدول أدناه تواريخ استحقاق المطلوبات التعاقدية غير المخصومة لدى الشركة ونظراً لأن معظم الموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل (أقل من سنة) فإن المبالغ الظاهرة في الجدول مطابقة لقائمة المركز المالي.

٢٠٠٩ بآلاف الريالات السعودية			٢٠١٠ بآلاف الريالات السعودية			مطلوبات عمليات التأمين
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من سنة	الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من سنة	
٩٢٥.٩٩٦	-	٩٢٥.٩٩٦	٧٢٣.٨٩١	-	٧٦٣.٨٩١	ذمم معيدي التأمين الدائنة
٢.٢٣١.٧٠٤	-	٢.٢٣١.٧٠٤	٢.٢٠٤.١٨٨	-	٢.٢٠٤.١٨٨	أقسا تأمين غير مكتسبة
٦١.٤٢٢	-	٦١.٤٢٢	٦٢.٢٦٩	-	٦٢.٢٦٩	عمولات تأمين غير مكتسبة
١.٥٥٥.٣٠١	-	١.٥٥٥.٣٠١	١.٦٨٧.٦٨٥	-	١.٦٨٧.٦٨٥	مطلوبات تحت التسوية
١٠.١١٣	-	١٠.١١٣	٩.٣٢٥	-	٩.٣٢٥	احتياطي عمليات غير مستمرة
١٢.٩٥٢	-	١٢.٩٥٢	١٥.٢٣٨	-	١٥.٢٣٨	مطلوبات عمليات التأمين
٨٣٩.٤٢٢	٤٩.٤٥٨	٧٨٩.٩٦٤	٨٥٥.٢٣٧	٥٩.٠٢٤	٧٩٦.٢١٣	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٥٤.٣١٧	-	٥٤.٣١٧	١٠.١٥٢	-	١٠.١٥٢	المستحق إلى المساهمين
٣٥.١١٦	-	٣٥.١١٦	٥٢.٥٦١	-	٥٢.٥٦١	توزيعات الفائض المستحقة
٥.٧٢٦.٣٤٣	٤٩.٤٥٨	٥.٦٧٦.٨٨٥	٥.٦٦٠.٥٤٦	٥٩.٠٢٤	٥.٦٠١.٥٢٢	الإجمالي
						مطلوبات المساهمين
٤٠.٤٠٦	٢٩.٦٠٦	١٠.٨٠٠	٥٧.٧٧٧	٣٠.٣٦٥	٢٧.٤١٠٢	زكاة
٣.٨٥٦	-	٣.٨٥٦	٤.٢٥٠	-	٤.٢٥٠	توزيعات أرباح مستحقة
٥٢٧	-	٥٢٧	٦٥٦	-	٦٥٦	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٤٤.٧٨٩	٢٩.٦٠٦	١٥.١٨٣	٦٢.٦٨٣	٣٠.٣٦٥	٣٢.٣١٨	الإجمالي

المصادر

الكتاب العربية :

الجعارات، خالد جمال، ٢٠٠٨، معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧، اثرء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

المنشورات المهنية:

- ١- المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٨م
- ٢- المعايير المحاسبة السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣م.